

## الارتقاء بالتعليم في الدول العربية: متطلبات الاستدامة وقيود التمويل

د. نواف أبو شمالة\*

### مستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم مدى مساهمة التعليم في الدول العربية، في تلبية متطلبات الاستدامة التنموية، التي أصبحت تمثل غاية لكل دول العالم. وذلك من خلال تحليل واقع الاداء الكمي والنوعي للتعليم بمختلف مراحلها في الدول العربية ومدى مواكبته للمعدلات والمتوسطات الدولية، وكذلك تلك المعدلات المحققة في الدول المتقدمة والصاعدة التي تنتمي لذات المراحل التنموية التي تندرج ضمنها الدول العربية. إضافة الى تقييم أحد اهم المتغيرات الحاكمة المؤثرة في هذا القطاع الحيوي، المتمثلة في الاستدامة التمويلية وأدوار شركاء التنمية، لاسيما، الحكومة والقطاع الخاص والاطر الاهلية وغير الحكومية، بما يمكن الدراسة من طرح السبل والاليات العملية والمناسبة لخصوصية الدول والمجتمعات العربية القادرة بدورها على توفير متطلب الاستدامة التمويلية للعملية التعليمية، وفي ذات الوقت تضمن استدامة مسارات التنمية في الدول العربية.

### كلمات مفتاحية:

التعليم - الاستدامة التمويلية - الاستدامة التنموية - تمويل التعليم - جودة التعليم - الدول العربية - المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم.

### مقدمة:

في ضوء ما يمثل التعليم من أهمية ترتبط بكونه مرتكزا أساسيا من مرتكزات بناء القدرات البشرية وداعما أساسيا للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمعات، وفي

• خبير - عضو الجهاز الفني- المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

ضوء ما تتضمنه معظم الرؤى الوطنية للدول العربية من تركيز واضح على قطاع التعليم، إدراكاً لأهمية وحيوية دوره في تحقيق أهداف تلك الرؤى الوطنية والخطط التنموية المنبثقة عنها.

تسعى هذه الدراسة الى التصدي للإجابة على تساؤل اساسي يتمحور حول تقييم مدى تمكن الدول العربية من بناء قدرات وأنظمة تعليمية داعمة للاستدامة التنموية، وكذلك تقييم مدى قدرة تلك الانظمة التعليمية على تلبية متطلبات الاستدامة التمويلية، ويأتي ذلك من خلال توجه الدراسة لرصد وتقييم أداء قطاع التعليم في الدول العربية، من خلال تبين اهم التحديات الكمية والنوعية التي يواجهها. وكذلك تحليل مدى مساهمة الأنماط القائمة لانظمة التعليم في الدول العربية وتوزيع الأدوار بين شركاء التنمية في الدولة، ممثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات والاطر غير الحكومية، وذلك فيما يتعلق بتدعيم مسارات التعليم المفضية للاستدامة، مع التركيز في إتمام هذا التحليل والتقييم على إشكالية استدامة وكفاءة تمويل خدمات التعليم في الدول العربية، وكذلك البحث والطرح لأهم السبل التي تضمن التصدي لتلك الإشكالية بشكل داعم لكفاية وكفاءة العملية التعليمية ومخرجاتها، مع السعي لتحديد أدوار ومسئوليات شركاء التنمية، لاسيما الحكومات الوطنية، تجاه تأمين مسار مستدام للارتقاء بالعملية التعليمية في الدول العربية. وذلك في ضوء التطبيقات والممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال.

وقد قامت المنهجية التي استخدمتها هذه الدراسة على المنهج التحليلي بشكل أساسي من خلال تتبع وتشخيص الظواهر محل اهتمام الدراسة، وبما مكن في النهاية من فهم تحديات الواقع الراهن لاشكالات تمويل التعليم في الدول العربية، ومن ثم توجيه مستقبل استدامتها التمويلية والتنموية. حيث قامت الدراسة باستخدام مختلف أنواع المؤشرات الكمية والنوعية التي ترصد وتقيم واقع التعليم في الدول العربية وقدرته على استيفاء مطلب الاستدامة التمويلية، مع استخدام واسع للمقارنات الدولية لتحديد حجم الفجوات في الدول العربية، وذلك وفق القدرات والإمكانات المالية والاقتصادية المتاحة للدول العربية، وبمراعاة اختلاف وتباين مستوياتها التنموية، كما استرشدت الدراسة في صياغة تصوراتها ومقترحاتها لاهم الممارسات الناجحة في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة على مستوى العالم وإسقاط ذلك على واقع الدول العربية.

وفي هذا الإطار تاتي الدراسة في أربعة محاور أساسية على النحو التالي:

أولاً: التعليم والاستدامة والتأسيس لقواعد الاقتصاد القائم على المعرفة في الفكر والتطبيق.

ثانياً: التحديات الكمية والنوعية للتعليم في الدول العربية: الواقع والأداء المقارن.

ثالثاً: إشكالات وقيود تمويل التعليم في الدول العربية.

رابعاً: أطروحات إستيفاء متطلبات الاستدامة التمويلية للارتقاء بالتعليم في الدول العربية في ضوء التجارب والتوجهات الدولية.  
الخاتمة والتوصيات.

يظهر الواقع الدولي اضطراب الاهتمام بجوانب التنمية الشاملة، القائمة على تطوير القدرات والطاقات الفعلية القائمة داخل الدول والمجتمعات، والتطلع المستمر نحو آفاق جديدة في مجالات التكنولوجيا وتطبيقاتها، وسرعة ترجمة الأفكار والابتكارات ونتائج البحوث والدراسات الى منتجات سلعية او خدمية قابلة للتجارة.

ومما لا شك فيه ان مثل هذا التوجه هو نتاج لمنظومة عمل واسعة ومتكاملة تشمل كافة اطر التشريعات والمؤسسات والتنظيمات وقواعد العمل الي تميز تركيبة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول والمجتمعات. ويبقى الامر المؤكد ان جوهر هذه المنظومة هو الاهتمام بالعنصر البشري وبناء قدراته، والتي تتمحور بشكل اساسي حول التعليم. ويأتي هذا التوجه الدولي في الوقت الذي لازالت فيه الدول العربية تواجه العديد من التحديات والعقبات التنموية والهيكلية. حيث تواجه الدول العربية الأعلى دخلاً والأكثر رقياً في سجل التنمية البشرية (HDI)، إشكالية ضعف أو قصور مستويات التنوع الاقتصادي فيها وارتباط الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي وكذلك من تمويل الانفاق العام بالموارد النفطية، إضافة لما تواجهه تلك الدول من إشكالات اختلال التركيبة السكانية، وتنامي العمالة الوافدة، بشكل يمثل تهديدا لاستقرارها وتوازنها المجتمعي والسياسي، ممثلة بشكل اساسي في دول مجلس التعاون الخليجي. كما تواجه باقي الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل إشكالات أخرى ترتبط بشكل اساسي بضعف او عدم كفاية او ندرة الموارد، إضافة للنمو السكاني، وضعف الكفاءة الاقتصادية، وقصور التشغيل وتنامي الفقر والبطالة واتساع حجم القطاع غير المنظم. هذا إضافة لما تواجهه الدول العربية بشكل عام، وبمختلف تصنيفاتها الاقتصادية والتنموية، من إشكالات تنامي الطلب على الخدمات العامة، والمطالبات المستمرة بتحسين وتجويد نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، بما في ذلك خدمات التعليم، وكذلك ما تواجهه من تحديات تلبية استحقاقات الاستدامة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي يدور جانبها الأكبر حول بناء عنصر بشري في الوقت الحاضر والمستقبلي يقود ويؤسس وينتفع بهذا المسار، وهو الامر الذي يرتبط مباشرة بقطاع التعليم

ومخرجاته في الدول العربية. كما تأتي أهمية معالجة هذا الموضوع استناداً لما يظهره الواقع العربي من تنامي معدلات البطالة وقصور التشغيل، وتجاوزه المتوسطات العالمية بأكثر من الضعف، وهو الأمر الذي يعود في جانب كبير منه، إلى معاناة معظم الدول العربية من عدم تأهيل أو مناسبة مؤهلات قوة العمل فيها (مخرجات العملية التعليمية) لمتطلبات أسواق العمل، إضافة لضعف أنظمة التعليم والتدريب والاستعداد التكنولوجي والابتكار، وهي مجموعة العوامل التي تضعف من التنافسية الاقتصادية وتهدد المسار المستدام للتنمية<sup>1</sup>.

أولاً: التعليم والاستدامة والتأسيس لقواعد اقتصاد المعرفة في الفكر والتطبيق

### 1- التعليم والاستدامة التنموية

جاء التعليم على رأس الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2015 - SDGs، مؤكداً على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" وذلك كهدف قائم بذاته ضمن الأهداف السبعة عشرة للتنمية المستدامة، إضافة لكونه عنصراً أساسياً ضمن خمسة أهداف أخرى للتنمية المستدامة. وهي الأهداف التي تمثل جدول أعمال للعالم للفترة 2015 - 2030، والتي مثلت بدورها تطويراً لأهداف الألفية التنموية 2000 - MDGs، Millennium Development Goals، والتي تضمنت أيضاً التعليم وتعميمه كهدفين أساسيين من أهدافها الثمانية، والتي امتدت للفترة (2000 - 2015)<sup>2</sup>. كما أكدت الدراسات أن التعليم الذي يتسم بالجودة هو أساس تحقق النمو الاقتصادي والارتقاء بمستويات التنمية<sup>3</sup>. كذلك فإن الإنفاق على التعليم وتمويله هو أحد أهم جوانب الاستثمار طويل الأجل، التي تتضمن عوائد جوانب اقتصادية واجتماعية، ترفع من قدرات الأفراد والمجتمعات، وكذلك تزيد الطاقة الإنتاجية الكلية للاقتصاد، بمعنى أن الإنفاق على التعليم سواء على مستوى الأفراد أو الدول، هو إنفاق استثماري ذو طبيعة منتجة، ولا يندرج تحت أي توصيف ضمن أوجه الإنفاق الجاري<sup>4</sup>، وهو الطرح الذي يجب التأكد من إدراكه لدى واضعي السياسات ومتخذي القرار وبخاصة في الدول العربية، ليتم ترجمته إلى خطط وبرامج وموازنات وتوجهات مؤسسية وتشريعية تؤكد وتبرهن على هذا الإدراك. ووفقاً للبنك الدولي، فإن جدوى هذا الاستثمار ترتكز أو تتحدد بمرتكزات أساسية تتمثل في الاستثمار في وقت مبكر، والبناء الحقيقي للقدرات/التعلم، إضافة للجانب المرتبط بضمان عدم الإقصاء أو التمييز بمعنى أن التعليم للجميع. كما أن نجاح تلك الجهود يبقى مرتبهاً بالقدرة على تهيئة بيئة

أعمال تنافسية، ورفع مستوى المساءلة، وتحديث التعليم ونظم تنمية المهارات لإعداد المواطنين لوظائف المستقبل<sup>5</sup>.

كذلك للتعليم دورا محوريا في ضمان التمكين (للافراد والمجتمعات) بمغناه الواسع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، حيث يمثل التعليم "الجيد" أداة فعلية تزيد من قدرات الافراد والمجتمعات على توسيع خياراتهم التنموية بكافة جوانبها، وكذلك تزيد من مستويات استمتاعهم بالحياة ذاتها<sup>6</sup>. وكانت احدى الدراسات التطبيقية الخاصة برصد وقياس أثر التعليم على التنمية قد توصلت الى ايجابية أثر التعليم والتراكم المعرفي على تحقيق عوائد اقتصادية ممثلة في فرص عمل أكثر وانتاجية واجور اعلى<sup>7</sup>. إضافة لدراسات أخرى متعددة اكدت على الارتباط الإيجابي بين نوعية التعليم وجودته، والنموالاقتصادي وتعزيز الرفاهة<sup>8</sup>.

ولتوثيق الأثر المباشر للتعليم على المردود التنموي مقاسا بالأثر على دخل الفرد، فقد اكدت دراسة مسحية للبنك الدولي أن كل عام دراسي إضافي في متوسط عدد سنوات التعليم يرفع من العائدات الحدية لدخل الفرد من الدخل القومي بقيمة 840 دولار في الدول منخفضة الدخل، وبقيمة 1954 دولار في الدول متوسطة الدخل، وبقيمة 16430 دولار في الدول ذات الدخل المرتفع، وهو الامر الذي يوضح الارتباط الإيجابي بين التعليم واسواق العمل والدخول المحققة، كما يظهر كذلك حدة التفاوت في العائدات الحدية لسنوات التعليم فيما بين دول العالم، حيث تتضاعف تلك العوائد كلما ارتفع المستوى الكلي للدخول والتنمية في الدولة.<sup>9</sup>

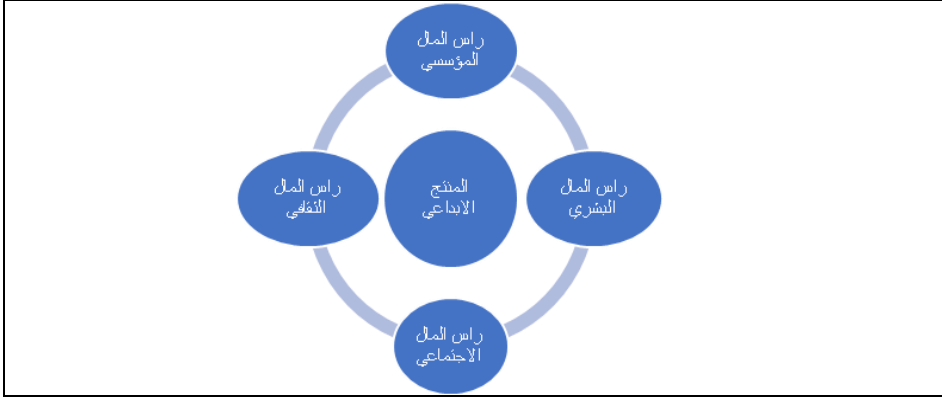
وتكمن أهمية تلك الدراسة المسحية للبنك الدولي في انها أجريت على أكثر من 140 دولة عبر العالم، كما انها خلصت في المحصلة لارساء حقيقية الدور المركزي لراس المال البشري في تكوين وتراكم ثروات الدول والمجتمعات، مقارنة بباقي اشكال راس المال (الطبيعي او المادي)، بمعنى ان راس المال البشري المؤهل والمتعلم والقادر على الابتكار والتطوير هو الركن الأساسي والمساهم الأكبر في النمو العالمي مقارنة براس المال الطبيعي من ثروات وهبات طبيعية غير متجددة، او راس المال المادي من الات ومعدات وتجهيزات واصول مادية ومالية أخرى. كما ان اللافت في هذه الدراسة هو ما رصدته من ارتفاع المساهمة المرتبطة بدور راس المال البشري او غير المادي او المعنوي، كلما ارتفع المستوى التنموي والاقتصادي للدول أو للإقليم، وانخفاضها بالتوازي مع انخفاض أو تراجع مستويات التطور التنموي والاقتصادي للدول، في ربط واضح بين الابعاد المتصلة ببناء راس المال البشري مثل التعليم والتدريب والابتكار، وباقي الترتيبات

الاقتصادية والاجتماعية القائمة في الدولة، والتي تؤثر بطبيعة الحال في فعالية وجودة المنتج البشري<sup>10</sup>. وتتفق تلك النتائج مع نتائج سابقة قدرها العديد من الباحثين لاسيما روبرت سولو، الذي توصل الى ان العامل الأساسي للنمو الاقتصادي هو اكتساب وإنتاج ونشر المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري<sup>11</sup>.

## 2- التعليم وأسس الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار

يشهد العالم بكافة أقاليمه تطوراً غير تقليدي للمنظومة الاقتصادية التي تأصلت معالمها منذ خمسينات القرن الماضي، في مختلف التجارب الدولية التنموية. حيث يتحرك العالم بخطوات متسارعة نحو منظومة عالمية قائمة على الابتكار والاعتماد على المكون المعرفي والقدرات والامكانيات البشرية للمجتمع لخلق وتوليد أفكار وأساليب إبداعية، على شكل مسموع أو مقروء أو مرئي، ومن ثم دفع التنمية وتعزيز عملية توليد الدخل والتوظيف وزيادة عوائد التصدير وزيادة الاندماج الاجتماعي والتنوع الثقافي والإنساني<sup>12</sup>. وأصبحت منظومة عناصر الإنتاج الحديثة تعتمد على محصلة تفاعل كل من رأس المال البشري، والثقافي، والاجتماعي، والمؤسسي (شكل أ)، وهي العوامل التي تطلق القدرات الإبداعية في الدول والمجتمعات، والتي تتمحور بدورها حول التعليم واكتساب المعارف. حيث تكون المخرجات أو المنتجات غير قاصرة على محتوى القيمة المادية أو المالية، بل تتعداها إلى المحتوى الثقافي والفكري والمؤسسي<sup>13</sup>. (شكل أ)

شكل أ: مكونات عناصر المنتج الإبداعي - UNDP 2010



ومما يشير الى أهمية هذا التوجه وانعكاساته على واقع الاقتصاد عالميا، ما رصدته التقارير الدولية من بلوغ قيمة صادرات العالم من السلع القائمة على الابتكار والابداع عام 2011 نحو 454 مليار دولار، استحوذت 10 دول فقط على إنتاج 75% منه، (الصين - الولايات المتحدة - ألمانيا - هونج كونج - ايطاليا - الهند - المملكة المتحدة - فرنسا - سويسرا - هولندا)، ومثلت صادرات الصين وحدها نحو 25% من الإجمالي العالمي للسلع القائمة على الابتكار. ولم تتمكن أي من الدول العربية من اللحاق بذلك الاتجاه الدولي، الذي يؤسس لمرحلة جديدة في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية<sup>14</sup>. كذلك فقد قام البنك الدولي ببناء مؤشر لرصد وتقييم الأداء فيما بين دول العالم في مجال بناء الاقتصاد القائم على المعرفة، ورصد دور الابتكار والتعليم والتدريب على مستوى المجتمعات. حيث اظهرت نتائجها التآخر الواضح للدول العربية سواء في المؤشر الكلي، او في مؤشرات الفرعية، مؤكدة تأخر مدخلات ومتطلبات بناء الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيما في جانبي بناء وإنتاج المعرفة، وجاء انجاز الدول العربية بما متوسطه 46.5% فقط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 51.2% ومتوسط الشرق الأوسط وشمال افريقيا البالغ 47.4%<sup>15</sup>. كما يؤكد ذات النتائج المؤشر العربي للمعرفة للعام 2015، الذي يرصد واقع العناصر الأساسية للمعرفة متضمنة عناصر او مؤشرات ستة أساسية وهي التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبحث والتطوير والابتكار، بما يتضمنه كل مؤشر من مؤشرات فرعية وتفصيلية تتناول كافة العمليات المرتبطة بأداء المؤشر الأساسي. (جدول 1)

جدول (1) مؤشر المعرفة العربي - 2015

الدولة/البيان	مؤشر التعليم ما قبل الجامعي	مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني	مؤشر التعليم العالي	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر الاقتصاد المعرفي	مؤشر البحث والتطوير والابتكار
الجزائر	56.0375	54.9069	44.6055	25.5801	31.2116	22.1686
البحرين	66.5175	51.5194	28.6784	69.1276	62.116	36.2828
جزر القمر	28.751	-	-	-	28.78	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-
مصر	55.3537	54.3804	57.5091	40.7283	43.7266	27.1003
العراق	48.4891	28.6367	27.5271	-	-	24.5616
الأردن	55.2599	58.9916	59.0592	55.5981	58.8527	39.5303
الكويت	63.0288	55.2749	49.4085	56.2088	42.754	36.6207
لبنان	56.3348	60.8629	57.861	43.4605	47.5878	35.2897
ليبيا	26.5388	-	-	-	27.5946	22.9993
موريتانيا	21.1971	15.0566	19.1888	20.8747	33.4572	15.5942
المغرب	50.3478	63.695	40.8068	45.6484	58.1551	39.0253
عمان	37.3922	48.9543	49.6663	55.0992	59.2569	39.0238
فلسطين	51.1434	33.1741	43.8774	-	-	18.18
قطر	66.2285	59.3249	59.4145	76.22	75.5844	40.4508
السعودية	67.3942	56.0078	62.43	69.5848	64.7218	56.843
الصومال	27.5367	-	9.7493	-	-	-
السودان	41.2605	35.7107	34.1549	-	-	16.1018
سوريا	41.4071	38.355	26.379	-	-	21.5654
تونس	43.0464	68.7902	49.3712	46.1664	44.7182	49.0249
الإمارات	68.555	60.79	72.5581	77.477	77.5948	50.0765
اليمن	40.407	30.6229	16.7384	23.99	28.111	13.1583

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومؤسسة محمد بن راشد (2015): مؤشر المعرفة العربي - 2015.

ووفقا لتلك البيانات فقد جاء أداء الدول العربية متدنيا على وجه العموم، حيث تراوح الأداء لمؤشر التعليم ما قبل الجامعي بين أقل معدلاته في موريتانيا (21.2%)، وأفضلها في الإمارات



(68.5%)، ومؤشر التعليم التقني والتدريب المهني بين أقل معدلاته في موريتانيا (15.1%) وأعلىها في تونس (68.8%)، ومؤشر التعليم العالي بين أقل معدلاته في اليمن (16.7%) وأعلىها في الامارات (72.5%)، ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أقل معدلاته في موريتانيا (20.9%)، وأعلىها في الامارات (77.5%)، ومؤشر الاقتصاد المعرفي بين أقل معدلاته في اليمن (28.1%)، وأعلىها في الامارات (77.6%)، ومؤشر البحث والتطوير والابتكار بين أقل معدلات في اليمن (13.1%)، وأعلىها في السعودية (56.8%). ويلاحظ وجود ارتباط بين مستويات الدخل ومستوى الأداء التنموي بشكل عام ومتوسط الأداء العام في عناصر المعرفة في الدول العربية (التي توفرت عنها بيانات)، كما يلاحظ ان الجانب الأكبر من الدول العربية لم يتمكن من تجاوز حاجز الـ 50 في المائة من المؤشرات محل القياس، في دلالة واضحة تؤكد حجم الفجوة والتاخر الذي تواجهه الدول العربية في معظمها في مجالات التعليم والتأسيس لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة\* 16

ثانياً: التحديات الكمية والنوعية للتعليم في الدول العربية: الواقع والأداء المقارن

#### 1- الدول العربية في ميزان التنمية البشرية.

تجدر الإشارة قبل استعراض الواقع الكمي والنوعي للتعليم في الدول العربية، التأكيد على وجود تفاوتات تنموية فيما بين الدول العربية، تتضمن بشكل أساسي فجوات واسعة في مستويات الدخل، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج في أعلى الدول العربية دخلاً ممثلة في دولة قطر نحو 65 ألف دولار لكل فرد، في حين يبلغ في أقل الدول دخلاً ممثلة في الصومال نحو 281 دولار لكل فرد وذلك كمتوسط لسنوات الفترة 2011 - 2013<sup>17</sup>. وقد ميزت بعض الدراسات بين الدول العربية، على أساس وفرة الثروات والموارد النفطية، بحيث تقسم إلى مجموعتين (نفطية وغير نفطية)، تضم مجموعة الدول النفطية كل من الدول الستة أعضاء مجلس التعاون إضافة الى الجزائر وليبيا والعراق، وتضم المجموعة الثانية باقي الدول العربية، إلا أن هذا التقسيم يواجه كذلك بتناقضات وتفاوتات واضحة في السمات التنموية الأساسية للدول المنتمية لكل مجموعة. لذا فقد يكون الأنسب الاستعانة بالتقسيم القائم على معدل الأداء في السجل الدولي للتنمية البشرية، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - HDI - Human Development Index، والذي يعكس الى حد بعيد الواقع التنموي الكلي للدول، بين دول ذات تنمية بشرية عالية جداً،

ودول ذات تنمية بشرية عالية، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة، ودول ذات تنمية بشرية منخفضة. والذي يقوم على قياس التقدم في مجالات التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج، ومجالات التنمية الاجتماعية معبرا عنها بمؤشرات لقطاعي التعليم والصحة. حيث تضم المجموعة الأولى كل من (قطر، والسعودية، والامارات، والبحرين، والكويت)، وتضم المجموعة الثانية كل من (عمان، ولبنان، والجزائر، والأردن، وليبيا، وتونس)، وتضم المجموعة الثالثة كل من (مصر، وفلسطين، والعراق، والمغرب)، وتضم المجموعة الرابعة كل من (سوريا، وموريتانيا، القمر، السودان، واليمن، وجيبوتي، والصومال)<sup>18</sup>. ويمكن هذا التصنيف من موضوعية تقييم الأداء العربي مقارنة بالمتوسطات العالمية او بالمتوسطات المحققة في الدول التي تنتمي الى ذات الإطار التنموي في سجل التنمية البشرية.

## 2 التقييم الكمي لاداء قطاع التعليم في الدول العربية.

رغم ما يظهره واقع الأداء العربي في قطاع التعليم، من تمكن معظم الدول العربية من تحقيق تقدم في المؤشرات الكمية لقطاع التعليم، معبرا عنها بمؤشر معدل القيد الإجمالي على مستوى مختلف المراحل التعليمية، بدءا من مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، ثم التعليم الابتدائي، مروراً بالتعليم الثانوي، ثم التعليم العالي. الا ان تحليل هذه النتائج مقارنة بالمتوسطات العالمية، او بالدول المناظرة في مستويات التقدم في سجل التنمية البشرية عالميا، يمكن من التقييم الموضوعي القائم على رصد الفجوات عن المسارات التنموية العالمية، وفيما يلي عرض وتحليل لهذه المؤشرات: (جدول 2).

أ- معدلات القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي: يمثل هذا المعدل أهمية بالغة كما سبقت الإشارة في التأسيس لمسار القدرات البشرية المكتسبة في المستقبل للفرد وللمجتمع، إضافة لكونه استحقاقا للمواطن وفقا للذاتية الوطنية والمواثيق الدولية. ويبرز التحليل أنه رغم بلوغ المتوسط العربي لهذا المؤشر (98%)، الا أنه أقل من المتوسط العالمي البالغ (105%)، وأقل من نظيره المحقق في الدول المتقدمة والبالغ (103%)، كما يبرز تمكن عدد من الدول العربية من تجاوز المتوسط العالمي المحقق، وكذلك المتوسط المحقق في الدول المتقدمة (OECD)، حيث تمكنت الجزائر وتونس والمغرب، إضافة الى عمان والسعودية والامارات والقمر من تحقيق هذا الإنجاز. ويظهر من هذا المؤشر أن هناك تفاوتاً واضحاً وحاداً في السجل التنموي (HDI) بين هذه الدول. وهو الامر الذي قد يفسر بارتفاع معدلات

الامية في هذه الدول (ما بين 20 الى 30%) في بعض الدول، وتنامي جهودها لإعادة ادماج الفئات العمرية التي تجاوزت السن المناظرة لهذه المرحلة التعليمية، كما يوضح هذا المؤشر عدم ارتباط الاهتمام بهذه المرحلة التعليمية الحيوية بالموارد والإمكانات المالية والاقتصادية المتاحة للدولة، حيث تتباين هذه الدول بوضوح في هذه الإمكانيات.

كذلك فقد تمكنت معظم الدول العربية وفقاً للتقارير الدورية لليونسكو من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف الثاني للاهداف التنموية الالفية - MDGs 2015، إلا أن هناك عدداً غير قليل لازال بعيداً عن تحقيق هذا الهدف مثل (اليمن، وموريتانيا، وجيبوتي، وفلسطين، والأردن)، وتشير التقديرات الى عدم تمكن 5 مليون طفل عربي سنوياً من الالتحاق بالتعليم الابتدائي، معظمهم في اليمن ومصر وموريتانيا والمغرب والسعودية، اغلبهم من الفتيات<sup>19</sup>.

ب- معدلات القيد في التعليم ما قبل الابتدائي: رغم أن الاهتمام بهذه المرحلة التعليمية يمثل توجهاً عالمياً، إلا انه لازال غير الزامي في معظم الدول العربية، وإن كان هناك تنامي في كافة الدول العربية في الاهتمام بهذه المرحلة التعليمية، وقد جاء المتوسط العام للدول العربية أقل كثيراً من المتوسط العالمي، حيث بلغ المتوسط العربي 37%، مقابل بلوغ نظيره العالمي 47%، كما يلاحظ أن بعض الدول العربية ذات السجل المتقدم في التنمية البشرية مثل قطر والبحرين، لم تواكب المعدلات المحققة كمتوسط للدول المتقدمة (80.0%)، مقابل تمكن دول مثل الامارات ولبنان والكويت من تحقيق افضل المعدلات والتي تجاوزت تلك المحققة عالمياً أو في مجموعة الدول المتقدمة، لاسيما الامارات التي حققت معدل قيد بلغ 92.0% في حين تمكن عدد من الدول العربية من تجاوز المتوسط العالمي مثل (الجزائر، والمغرب، وقطر، والبحرين، وعمان، وجيبوتي، وفلسطين)، بما يوضح انخراط معظم الدول العربية ضمن هذا التوجه العالمي، وإن كانت الفجوة في الأداء لازالت واسعة لمعظم الدول العربية، والتي تمثل مركز الثقل في عدد السكان في الدول العربية ممثلة في مصر، والسعودية، واليمن، وموريتانيا، والسودان والأردن.

ت- معدلات القيد الإجمالي للتعليم الثانوي: تشير البيانات الى تساوي المتوسط المحقق عربياً مع نظيره المحقق عالمياً عند مستوي 76%، ومع ذلك فقد بلغ هذا المتوسط في مجموعة الدول المتقدمة 104%، حيث يمثل هذا التعليم خصوصية عالية في مجال أسواق

العمل وكذلك الامداد لمدخلات مرحلة التعليم العالي، وقد تمكن العدد الأكبر من الدول العربية من تجاوز المتوسط العربي والعالمي ممثلين في قطر، والسعودية، وعمان، والجزائر، والكويت، وتونس، ومصر والأردن، وفلسطين، كما تمكنت الدول العربية الاعلى في سجل التنمية البشرية (قطر والسعودية) من تجاوز المعدل المحقق كمتوسط في الدول المتقدمة ، حيث بلغ معدل القيد الإجمالي 109%، 108% لكل منهما على التوالي. في حين تظهر البيانات عدم تمكن باقي الدول العربية من تحقيق المتوسط العربي والعالمي ممثلين في السودان، وجيبوتي، واليمن، وسوريا، والقمر، ولبنان، والمغرب، وهي الدول التي تنتمي الى سجل التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة.

جدول (2): مؤشرات أداء قطاع التعليم في الدول العربية ودول مقارنة على مستوى العالم لسنوات الفترة 2005 – 2015 (188 دولة)

الدولة/المؤشر / الترتيب الدولي	معدل الانفاق الحكومي على التعليم للنتائج المحلي الإجمالي (2014 – 2010)	معدل الطلبة لكل معلم في التعليم الابتدائي (2015-2010)	معدل الصرب من التعليم الابتدائي	معدل القيد الإجمالي				نسبة السكان الحاصلين على التعليم الثانوي كحد ادنى للغة 25 عام فأكثر	الامام بالقراءة والكتابة بين البالغين 15 عام فأكثر
				التعليم العالي	التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي	التعليم ما قبل الابتدائي		
تنمية بشرية مرتفعة جدا									
1.النرويج	7.4	9	0.4	77	113	100	98	95.3	-
2.استراليا	5.3	-	-	87	138	107	109	91.5	-

المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث، يوليو 2018

96.8	78.6	-	-	-	-	1.3	17	2.9	5. سنغافورة
-	95.3	71	100	98	87	-	15	5.2	10. الولايات المتحدة الأمريكية
-	77.4	109	111	101	69	1.6	14	3.6	12- هونغ كونج
-	91.8	90	102	102	62	0.2	17	3.8	17- اليابان
-	91.4	92	99	98	95	0.4	17	4.6	18. كوريا
97.8	68.4	58	101	109	16	2.3	11	3.5	33. قطر
94.7	66.5	16	109	108	61	1.3	11	5.1	38. السعودية
93.8	67.7	92	107	92.4	22	8.0	19	1.0	42. الامارات
95.7	57.9	55	105	95.5	37	2.2	12	2.6	47. البحرين
99.7	94.6	84	99	101	79	3.6	20	4.2	49- الاتحاد الروسي
96.2	57.4	81	103	94	27	4.3	9	3.8	51. الكويت
تنمية بشرية مرتفعة									
94.8	58.8	54	110	102	29	1.3	-	5.0	52. عمان
99.8	100	60	111	109	46	1.2	16	3.1	56- كازاخستان
94.6	77.1	99	107	79	30	5.8	11	6.1	59. ماليزيا
93.9	54.2	84	97	68	43	6.7	12	2.6	76. لبنان
80.2	34.9	79	119	100	35	6.6	24	4.3	83. الجزائر
96.7	81.3	32	89	84	48	2.1	-	3.4	86. الاردن
96.4	75.0	82	104	94	39	-	16	-	90. الصين
81.8	43.9	43	113	88	35	6.0	17	6.2	97. تونس
تنمية بشرية متوسطة									
75.2	61.4	30	104	86	32	3.9	23	3.2	111. مصر
96.7	58.8	51	95	82	44	2.5	24	4.9	114. فلسطين
72.4	29.4	60	116	69	25	10.7	26	6.6	123. المغرب
تنمية بشرية منخفضة									
86.4	38.9	6	80	50	33	83.9	-	4.9	149. سوريا
52.1	17.3	3	98	30	6	35.9	34	3.3	157. موريتانيا
77.8	-	23	105	59	9	44.6	28	5.1	160. جزر القمر
75.9	16.3	34	70	43	17	20.6	25	2.2	165. السودان
70.1	24.4	1	97	49	10	30.5	30	-	168. اليمن
-	-	54	66	47	5	15.6	33	4.5	172. جيبوتي
80.7	47.0	37	98	76	30	16.1	21	-	متوسط الدول العربية
84.3	64.9	47	105	76	35	-	24	5.0	المتوسط للعالم
-	85.5	80	103	104	70	-	15	5.1	المتوسط لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

UNDP – 2016.: “ HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2016- HUMAN DEVELOPMENT FOR EVERYONE”, UNDP – 2016

ويتفق مع نتائج هذا المؤشر الى حد بعيد، ما اظهرته نتائج مؤشر عدد السكان الحاصلين

على التعليم الثانوي كحد ادني للفئة العمرية 25 عام فأكثر، وهو المؤشر الأكثر ارتباطا بمستويات التقدم والانجاز التنموي، حيث ظهر ان الدول المتقدمة كمتوسط عام وكدول مثل النرويج والولايات المتحدة وأستراليا وكوريا، هي الأعلى إنجازا ضمن هذا المؤشر، وجاءت الدول العربية الأعلى في سجل التنمية البشرية مثل قطر ، والامارات ، والسعودية، متجاوزة للمتوسط

العالمي، ولكنها أقل كثيرا من المتوسط المناظر للدول المتقدمة، كذلك فقد كان الأردن البلد العربي الوحيد خارج مجموعة الدول العربية الأعلى في سجل التنمية البشرية الذي تجاوز المتوسط العالمي وكذلك كان الأعلى عربيا ضمن هذا المؤشر. وبشكل عام فقد كان المتوسط العربي أقل كثيرا من المتوسط العالمي، حيث بلغ المتوسط العربي 47%، مقابل بلوغ المتوسط العالمي 64.9%، وبلوغه في الدول المتقدمة 85.3%. في مقابل ذلك جاءت معظم الدول العربية أقل من المتوسط العالمي ممثلة في مصر، وعمان، وفلسطين، والبحرين، والكويت، ولبنان، وتونس، وسوريا، والجزائر، والمغرب، واليمن، وموريتانيا، وأخيرا السودان الذي بلغت فيه هذه النسبة 16.3% فقط. وترى العديد من الدراسات أن ارتفاع هذه النسبة هو دلالة ومؤشر يرتبط إيجابيا بقدرة الدول والمجتمعات على النمو وتنمية قدراتها الإنتاجية.

د- معدلات القيد الإجمالي في التعليم العالي: تظهر البيانات - اتفقا مع المؤشر سابق التقديم - تدني الإنجاز العربي في هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط العربي 30%، مقابل بلوغ المتوسط العالمي 35%، وبلوغه في الدول المتقدمة 70%، ولم تتمكن سوى 7 دول عربية فقط من تجاوز المتوسط العالمي ممثلة في (السعودية، والأردن، وفلسطين، ولبنان، والبحرين، والجزائر، وتونس)، في حين لم تتمكن باقي الدول العربية من تحقيق معدلات مواكبة للمتوسطات العالمية، ممثلة في (سوريا، ومصر، وعمان، والكويت، والمغرب، والإمارات، والسودان، وقطر، واليمن، والقمر، وموريتانيا، وجيبوتي)، ولم تتمكن أي من الدول العربية من تحقيق المعدلات السائدة كمتوسط في الدول المتقدمة، لاسيما الدول العربية الأعلى في سجل التنمية البشرية، مثل السعودية، والبحرين، بل ان باقي دول مجلس التعاون الخليجي (عمان، والكويت، والإمارات، وقطر)، تساوت مع الدول العربية الأقل تقدما في سجل التنمية البشرية في عدم استيفاءها - على الأقل - للمتوسط العام للدول العربية.

مما سبق يظهر أن الدول العربية بوجه عام أخفقت في إدراك المتوسطات العالمية السائدة في المؤشرات الكمية للتعليم، رغم وتيرة التحسن والتطور الذي حققته معظم هذه المؤشرات، كما أخفقت الدول العربية لاسيما الدول العربية الأكثر تقدماً في سجل التنمية البشرية من مواكبة المعدلات التي تحققها الدول المناظرة لها في السجل التنموي ممثلة في مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون (OECD). كما يظهر أن كافة الدول العربية وعلى اختلاف مستوياتها وقدراتها التنموية قد أخفقت بنسب متفاوتة في تحقيق المؤشرات الكمية المناسبة في مختلف مراحل

### 3- المؤشرات النوعية لاداء قطاع التعليم في الدول العربية

رغم ما أظهره الأداء الكمي لقطاع التعليم في الدول العربية من تأخر واضح عن المعدلات العالمية السائدة، إلا أن الفجوة تصبح أكثر وضوحاً عند استعراض واقع نوعية وجودة التعليم في الدول العربية، حيث تنامي الاهتمام الدولي بإنتاج مؤشرات أكثر تعبيراً عن نوعية التعليم متحولاً في ذلك عن الرصد التقليدي لنوعية العملية التعليمية وفقاً للمؤشرات ذات الطابع الكمي. حيث تظهر المؤشرات النوعية المرتبطة بنتائج الاختبارات الدولية الخاصة بتقييم جودة العملية التعليمية، عدم تمكن أي من الدول العربية من تحقيق معدلات تتقارب على الأقل من المتوسطات الدولية، وجاءت جميع الدول العربية (التي شاركت في تلك الاختبارات) في المواقع الأكثر تأخراً في نتائج تلك الاختبارات، وفيما يلي عرض لأهم نتائج هذه الاختبارات.

#### 1/3: الدول العربية في ضوء نتائج اختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب PISA- "Programme for International Student Assessment"

يصدر هذا التقييم عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وهو يركز على تقييم مجالات القراءة والرياضيات والعلوم، متتبعا في ذلك تقييم المعرفة والمهارات الأساسية التي يحتاجها البالغون في حياتهم (15 عام). لاستكمال مساهم التعليمي ومن بعد ذلك المهني، بمعنى أنه يسعى للتأكد من اكتساب المهارات الحقيقية والقدرة على تطبيق المعارف لدى الطلاب. ويتم إجراء هذا الاختبار مرة كل ثلاث سنوات للطلاب في سن (15 عام)، كما أنه يعطي تركيزاً أكثر في كل مرة على أحد المجالات الثلاثة سابقة الذكر. وقد أظهرت نتائج تلك الاختبارات للعام 2015، تذييل الدول العربية المشاركة لقائمة الدول المشاركة. جدول (3).

جدول (3): متوسط قيمة المؤشر المحقق في اختبارات (PISA) للعلوم والقراءة والرياضيات  
للدول العربية ودول مقارنة - 2015

الدولة/التخصص	العلوم	القراءة	الرياضيات
متوسط دول منظمة التعاون OECD	493	493	490
سنغافورة	556	535	564
اليابان	538	516	532
استونيا	534	519	520
تايوان	532	497	542
فنلندا	531	526	511

516	527	528	كندا
495	487	525	فيتنام
548	527	523	هونج كونج
524	517	516	كوريا
495	509	513	نيوزلندا
506	509	509	المانيا
512	503	509	هولندا
521	492	506	سويسرا
470	497	496	الولايات المتحدة الامريكية
486	481	483	لوكسمبورج
420	428	425	تركيا
402	402	418	قطر
380	408	409	الاردن
396	347	386	لبنان
367	361	386	تونس
360	350	376	الجزائر

OECD (2015): PISA 2015 Results in Focus-  
<https://www.oecd.org/pisa/pisa-2015-results-in-focus.pdf>

وكانت أفضل النتائج عربيا من نصيب قطر والأردن، وجاءت بعد ذلك كل من لبنان وتونس والجزائر، ويلاحظ وفقا للنتائج المدرجة في هذا الجدولامراً غاية في الأهمية، وهو عدم اقتصار قائمة المراكز المتقدمة في هذا الاختبار على الدول المتقدمة او الدول مرتفعة الدخل. حيث يلاحظ تمكن دول مثل اليونان واستونيا من إحراز مراكز أكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة وسويسرا وهولندا وألمانيا، وكوريا، علماً بأن متوسط دخل الفرد في كلا الدولتين أقل كثيراً من الدخل المحقق في معظم الدول المتقدمة، إذ يبلغ في اليونان نحو 33 ألف دولار، وفي استونيا نحو 29.5 ألف دولار فقط وفقاً لبيانات العام 2016.<sup>20</sup>

بل إن البيانات تظهر تمكن إحدى الدول النامية ممثلة في فيتنام من تحقيق تقدم جوهري وواضح مقارنة بالدول السابق الإشارة إليها، وبطبيعة الحال مقارنة بنتائج الدول العربية المشاركة، علماً ببلوغ قيمة متوسط دخل الفرد فيها نحو 6100 دولار فقط، في حين يبلغ هذا المعدل نحو 129 ألف دولار في قطر، ونحو 18500 دولار في لبنان، ونحو 15 ألف دولار في الجزائر، ونحو 11700 دولار في تونس، ونحو 11100 دولار في الأردن. في دلالة على عدم ارتباط قدرة الدول في تطوير نوعية التعليم لديها بقدراتها الاقتصادية معبراً عنها في هذه الحالة بمؤشر متوسط دخل الفرد.<sup>21</sup>

2/3: الدول العربية في ضوء نتائج اختبارات دراسة الاتجاهات في الرياضيات والعلوم-

Trends In Mathematics and Science Study –TIMSS



يعنى هذا الاختبار الدولي باختبار وتقييم قدرات الطلاب في الصفوف الرابع والثامن في مجالي الرياضيات والعلوم، وهو يهدف إلى التركيز على السياسات والنظم التعليمية، ودراسة مدى فعالية المناهج الدراسية وطرق تدريسها، والتطبيق العملي لها، وتقييم التحصيل في الرياضيات والعلوم. حيث يتم جمع مصفوفة بيانات موسعة عن اهم العوامل التي تؤثر او تنعكس آثارها على معدلات التحصيل والمعارف والمهارات والقدرات لدى الطلاب في كلا المجالين. وتتم هذه الدراسة تحت إشراف الهيئة الدولية لتقييم التحصيل التربوي.(IEA) .

ووفقا لبيانات الجدول (4) يظهر بوضوح توافق نتائج هذا الاختبار مع النتائج النوعية السابق الإشارة إليها لاختبار PISA، حيث يظهر تأخر الدول العربية (المشاركة). كما يتأكد مجددا عدم ارتباط القدرة على الارتقاء بنوعية التعليم بالقدرات والموارد الاقتصادية. ويكفي للتدليل على ذلك ملاحظة إنجاز دول نامية متوسطة الدخل مثل الصين وروسيا وكازاخستان، والتي جاءت في المراكز الدولية الأكثر تقدما (بين المركزين الثالث، والثالث عشر) في قيمة المؤشر المحقق لكلا المرحلتين التعليميتين وفي كلا المجالين. وجاءت الدول العربية بوجه عام مرتفعة ومتوسطة الدخل والتصنيف التنموي، في نهاية الترتيب الدولي، لاسيما السعودية والكويت والمغرب ومصر، وفي تأكيد لحجم الفجوة القائمة في نوعية التعليم في الدول العربية، واستنادا للداء المحقق في افضل الدول إنجازا في هذه المؤشرات والممثلة في سنغافورة، فقد بلغ حجم الفجوة بين الدول العربية وسنغافورة في مرحلة الصف الرابع في الرياضيات ما بين (26.6 الى 42.7 %) ، وفي العلوم ما بين (18.1% الى 42.9%)، كما ارتفعت هذه الفجوة في مرحلة الصف الثامن لتبلغ ما بين (33.5% الى 68.8%) في الرياضيات ، وما بين (20.1% الى 37.9%) في العلوم . وهو الأداء الذي نتج عنه في المحصلة تواجد كافة الدول العربية المشاركة ضمن التصنيف "الضعيف" وفقا لتصنيفات هذا الاختبار الدولي لنوعية التعليم، وكان أفضل الإنجازات عربيا من نصيب الامارات والبحرين وقطر وعمان لكلا المرحلتين التعليميتين<sup>22</sup>.

جدول (4): بيان توضيحي حول اهم نتائج اختبارات TIMSS لقياس نوعية التعليم في الدول

العربية وعدد من دول المقارنة – TIMSS 2015

نتائج اختبارات الصف الثامن				نتائج اختبارات الصف الرابع				الدولة/المؤشر
الترتيب الدولي (39 دولة)	العلوم/ قيمة المؤشر	الترتيب الدولي (39 دولة)	الرياضيات/ قيمة المؤشر	الترتيب الدولي (47 دولة)	العلوم/ قيمة المؤشر	الترتيب الدولي (49 دولة)	الرياضيات/ قيمة المؤشر	
1	597	1	621	1	590	1	616	سنغافورة

6	546	4	594	5	557	2	615	هونج كونج
4	556	2	606	2	589	3	608	كوريا
3	569	3	599	6	555	4	597	الصين
2	571	5	586	3	569	5	593	اليابان
7	544	6	538	4	567	7	564	الاتحاد الروسي
9	533	7	528	8	550	13	544	كازاخستان
21	493	24	458	35	483	36	483	تركيا
23	477	23	465	40	451	39	452	الإمارات
25	466	25	454	38	459	40	451	البحرين
26	457	28	437	41	436	41	439	قطر
29	455	32	403	42	431	43	425	عمان
32	426	36	386	-	-	45	388	الأردن
38	371	34	392	-	-	-	-	مصر
35	396	39	368	45	390	46	383	السعودية
36	393	37	384	46	352	47	377	المغرب
33	411	33	392	47	337	49	353	الكويت
34	398	27	442	-	-	-	-	لبنان

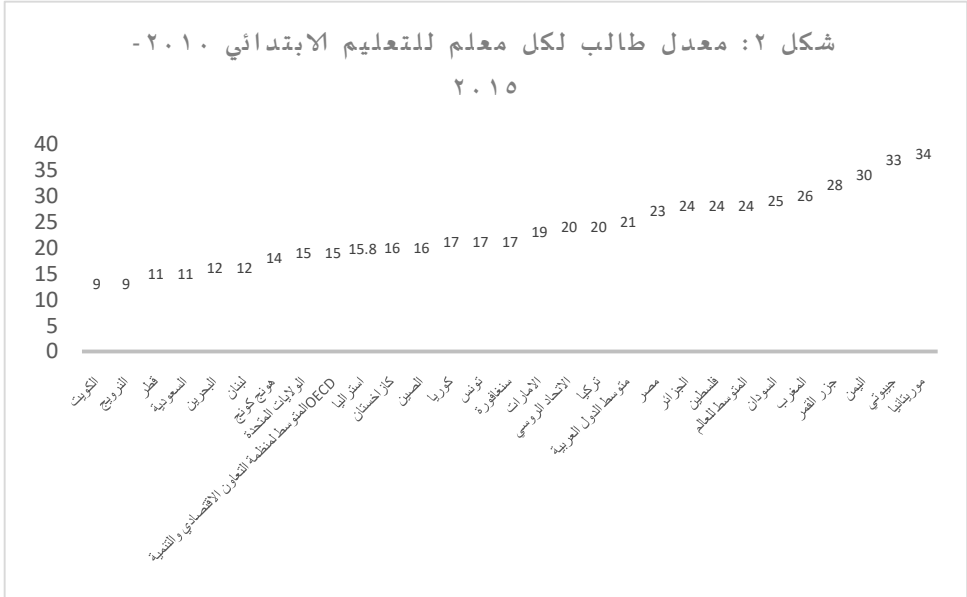
IES- NCES – 2016: Times 2015 Result (2016):

<https://timssandpirls.bc.edu/timss2015/international-database/>

### 3/3: المؤشرات الكمية لنوعية التعليم

رغم الاهتمام الدولي بتقييم جودة العملية التعليمية استنادا للحصيلة المعرفية والتطبيقية المكتسبة لدى المتلقين/الطلاب، وتقييم قدرتهم على الاستدعاء والتوظيف الكفاء لمعارفهم ومهاراتهم، إلا أن الملاحظ عدم شمول نتائج هذه الاختبارات لكافة دول العالم بما فيها الدول العربية، لذا يمكن استخدام عدد من المؤشرات الكمية (الأكثر إتاحة) ذات الدلالات النوعية، مثل مؤشر عدد الطلاب لكل فصل دراسي، أو لكل مدرسة، أو لكل مدرس، وهي المؤشرات التي قد تدل على جودة البيئة التعليمية المحيطة بالطلاب، وفي هذا الإطار نستعرض مؤشر عدد الطلاب لكل مدرس لمرحلة التعليم الابتدائي في الدول العربية ودول مقارنة كمتوسط للفترة 2010 - 2015، لمحاولة رصد وتقييم واقع هذه البيئة في مختلف الدول العربية. فوفقا لطبيعة هذا المؤشر،

فان جودة العملية التعليمية ترتبط بتراجع قيمته المحققة، وبملاحظة الشكل (2) يلاحظ أن معظم الدول العربية قد حققت معدلات مقبولة في هذا المؤشر مقارنة بالمتوسطات العالمية.



UNDP – 2016.: “HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2016- HUMAN DEVELOPMENT FOR EVERYONE”, UNDP – 2016

ففي الوقت الذي بلغ فيه المتوسط العربي لهذا المؤشر (21 طالب لكل معلم) فقد بلغ المتوسط العالمي (24 طالب لكل معلم)، اما عند تقييم الاداء المقارن في الدول المتقدمة، فيلاحظ بلوغ هذا المعدل في مجموعة الدول المتقدمة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (15 طالب لكل معلم فقط)، وقد تمكن عدد من الدول العربية من تحقيق معدلات أكثر افضلية من تلك المحققة في الدول المتقدمة، مثل الكويت وقطر والسعودية والبحرين ولبنان، وتراوحت المعدلات المحققة بين 9 الى 12 طالب لكل معلم للمرحلة الابتدائية. الا أن محدودية الأهمية النسبية لعدد السكان والطلاب في تلك الدول منسوبا لاجمالي عدد السكان والطلاب في الدول العربية لم يسهم في انعكاس هذا الإنجاز على المتوسط العام للدول العربية.

ورغم ذلك الإنجاز النسبي للدول العربية في هذا المؤشر مقارنة بالمتوسطات العالمية او حتى بتلك المعدلات السائدة في الدول المتقدمة، الا ان المؤكد أن ذلك الأداء لم ينعكس على الأداء

النوعي لمخرجات العملية التعليمية كما أظهرت ذلك المؤشرات النوعية لاختبارات الجودة التعليمية السابق الإشارة إليها.

#### 4/3: نوعية التعليم العالي في الدول العربية.

تؤكد المؤشرات الدولية استمرار حالة التأخر العربي في مجال نوعية التعليم العالي مواكبة لذات الأداء المتحقق في التعليم العام، فوفقاً لمؤشر QS للتصنيف العالمي للجامعات (QS World University Rankings)، فقد جاءت الجامعات العربية متأخرة، وكانت أول ظهور للجامعات العربية في القائمة من نصيب (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن) في المرتبة 227 عالمياً، ثم تلتها جامعات عربية أخرى وذلك وفقاً لبيانات العام 2017 لتظهر آخر الجامعات العربية في الترتيب الدولي 889 جامعة الكوفة في العراق.<sup>23</sup> ويتفق مع ذلك نتائج التصنيف العالمي للجامعات "شنگهاي - 2016" الذي يضم قائمة لـ 500 جامعة عبر العالم، فلم تتمكن سوى 4 جامعات عربية فقط من التواجد ضمن هذا التصنيف، منهم 3 جامعات سعودية وجامعة مصرية، حيث جاءت جامعة الملك سعود في المركز 111، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا في المركز 222، وجامعة الملك فهد للتعليم في المركز 326، وجاءت جامعة القاهرة في المركز 410 عالمياً.<sup>24</sup> كذلك فوفقاً للتصنيف الصادر عن "مركز تصنيف الجامعات" فمن بين 1000 جامعة على مستوى دول العالم فقد جاءت الجامعات العربية ما بين المركز 602 لجامعة الملك سعود في السعودية، والمركز 995 لجامعة الإسكندرية في مصر، ولم تتمكن سوى 8 جامعات عربية من التواجد ضمن التصنيف الذي ضم 1000 جامعة في مختلف دول العالم، تضمنت إضافة للجامعتين السابقتين كل من الجامعة الأمريكية في لبنان في المركز 651، وجامعة الملك فهد في السعودية في المركز 707، وجامعة القاهرة في مصر في المركز 771، وجامعة الإمارات في الإمارات في المركز 937، وجامعة عين شمس في مصر في المركز 960، وجامعة المنصورة في مصر في المركز 985، وجامعة الإسكندرية في مصر في المركز 995.<sup>25</sup>

ورغم استحواذ الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا والدول الأعضاء في مجموعة OECD للجزء الأكبر من عدد الجامعات المدرجة ضمن هذه التصنيفات، واستحواذها على الجزء الأكبر من المراكز المتقدمة والمتوسطة فيها، إلا أن تتبّع هذه القوائم، قد أظهر تمكن العديد من الدول النامية والصاعدة من الانخراط ضمن هذه التصنيفات الدولية، وكذلك تحقيق مراكز أكثر تقدماً من الدول سابقة الذكر، لاسيما الصين وروسيا وسنغافورة وهونج

وكونج، وتايوان، وتشيلي وجنوب أفريقيا والهند والمكسيك. في تأكيد لما سبق تقديمه في الدراسة من عدم ارتباط الارتقاء بالخدمة التعليمية ومخرجاتها بالامكانات الاقتصادية والسجل التنموي القائم في الدولة، ووجود الامكانية الدائمة للارتقاء بجودة التعليم دون النظر لعامل الموارد والطاقت المتوفرة. كما تجدر الإشارة الى أن الملاحظة الواجب التوقف عندها هي أنه ورغم التأخر الواضح والكبير للجامعات العربية في التصنيفات الدولية لجودة العمليات التعليمية ومخرجاتها للتعليم العالي، الا أن المساهمة الأساسية كانت من نصيب مؤسسات التعليم العالي الحكومية/الجامعات الحكومية، دون أي تواجد ملموس للجامعات الخاصة<sup>26</sup>.

مما سبق يظهر أن كافة الدول العربية لم تتمكن من تحقيق التحسن المرجو في مستويات نوعية التعليم في مختلف مراحل التعليم العام والتعليم العالي. وهو الخلل الذي لا يؤسس لبناء قدرات بشرية قادرة على تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي والتنموي المأمولين على مستوى الدول العربية، لاسيما وأن نوعية التعليم والقدرة على الاستفادة والترجمة الفعلية لمكتسبات العمليات التعليمية الى مهارات ومعارف وقدرات فعلية، هو محدد أساسي للتقدم والانتقال من مرحلة تنموية الى مرحلة أخرى أكثر تقدماً. وهو الخلل والتحدى الواجب التصدي له كأولوية مطلقة ضمن اجندت العمل التنموي في الدول العربية.

#### 4/3/2: الرضي المجتمعي عن جودة التعليم في الدول العربية.

استكمالاً لما سبق رصده في الأجزاء السابقة من تراجع المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم في معظم الدول العربية، يقوم هذا الجزء من الدراسة بتعزيز تلك المؤشرات، وذلك في ضوء تحليل نتائج الاستبيانات الدورية التي تعدها بعض المؤسسات الدولية ذات الصلة مثل مؤسسة غالوب ومؤسسة (World Values Surveys)، وهي الاستبيانات التي تُعنى بقياس وتتبع آراء المستفيدين من الخدمات التعليمية، ممثلين في الشعوب او المجتمعات او الافراد، حيث أظهرت النتائج المرصودة لعدد من الدول العربية (الجزائر، وتونس، والمغرب، والبحرين، وقطر، ومصر، والأردن، وفلسطين، وليبيا، واليمن ، والعراق) حول مدى الرضى عن التعليم استناداً الى ثلاثة أسئلة أساسية يتعلق أولها بدور أنظمة التعليم الرسمية في إكساب المعارف والمهارات والتدريب بصورة حسنة، اما الثاني فيتعلق بمدى مساهمة تلك الأنظمة في تمكين الافراد من الالتحاق بوظيفة، في حين يقيم الثالث مساهمة تلك الأنظمة التعليمية الرسمية في تمكين الافراد من اكتساب القدرات المتصلة بالمبادرة لبدء الاعمال والأنشطة التجارية، حيث كان متوسط نتائج هذه الاستطلاعات

للدول العربية المرصودة نحو 45.5% ، 49.2% ، 36.0% ، كمعدل رضي لكل جانب من الجوانب الثلاثة السابقة على التوالي، بمعنى ان معدل الرضي لم يتجاوز حاجز الـ 50.0% من عدد الافراد الذين ابداوا حالة من الرضي عن انعكاسات أنظمة التعليم على قدراتهم ومستقبلهم المهني والحياتي بوجه عام 27. وهي نسبة متدنية تتفق تماما مع عدم مواكبة أنظمة التعليم الرسمي في معظم الدول العربية لمتطلبات التحديث واحتياجات المجتمع من المهارات والمعارف والتدريب، وقصور مساهمتها في التمكين الحقيقي، وكذلك تأسيس مسار يربط بين خلق الوظائف والإنتاجية والنمو والاستدامة.

ثالثاً: إشكالات وقيود تمويل التعليم في الدول العربية

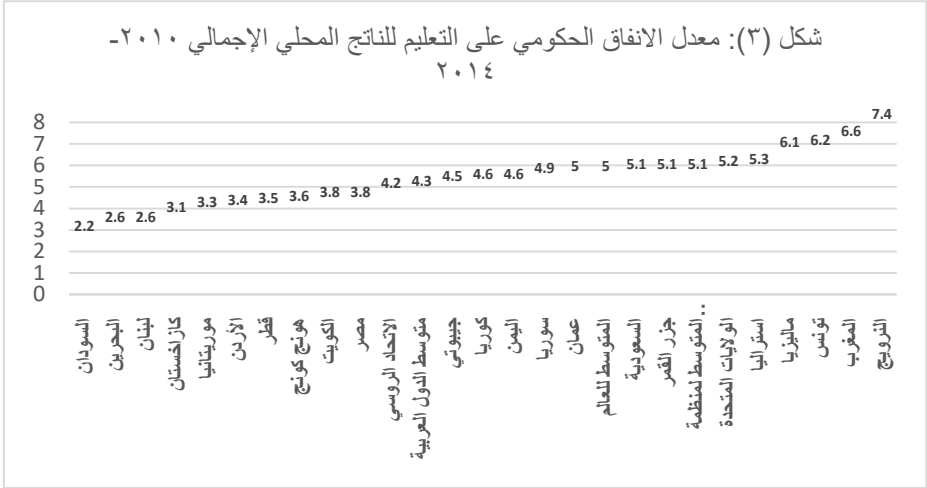
### 1/3: واقع وأولوية تمويل التعليم في الدول العربية

يهتم هذا الجزء من الدراسة بتقييم مدى كفاية التمويل المخصص للتعليم في الدول العربية، ومدى تناسب هذا الانفاق مع التوجهات والمعدلات العالمية، وكذلك مع المعدلات المحققة في الدول المتقدمة والصاعدة والنامية. حيث يمثل الانفاق على التعليم ركناً ومقوماً أساسياً في المنظومة التعليمية، وهو المنوط به تمويل الأنشطة التعليمية المختلفة لكافة المراحل التعليمية، وبكافة مكوناتها الجارية والرأسمالية. وقد قامت المؤسسات الدولية المعنية بالتعليم لاسيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، بإجراء عدد من الدراسات التطبيقية، انتهت الى اقتراح معدلات محددة يجب السعي لتحقيقها للانفاق على التعليم في مختلف دول العالم، لاسيما الدول النامية بما فيها الدول العربية، والتي لازالت تواجه إشكالات في تحقيق الأهداف الالفية المتصلة بتعميم التعليم الأساسي، واقترحت اليونسكو في هذا الإطار الا يقل الانفاق على التعليم عن 6.0% من الناتج المحلي الإجمالي، او ما يمثل 20% من اجمالي الانفاق العام للدولة.<sup>28</sup>

ورغم ما شهدته العقد الماضي من تسارع وتيرة تبني معظم الدول العربية استراتيجيات ورؤى وطنية للتطوير والتنمية المستدامة، متضمنة بناء قدرات بشرية عربية قادرة على المساهمة الفاعلة في انجاز التحول الاقتصادي والاجتماعي، المقلص للفجوات التنموية بين الدول العربية والعالم، كما في رؤية مصر 2030، ورؤية الامارات 2021، ورؤية الكويت 2035، ورؤية السعودية 2030. إضافة لاقرار العديد من الدول العربية خطط واستراتيجيات موجهة بشكل محدد لقطاع التعليم مستهدفة الارتقاء به وبجودة مخرجاته ، كما في استراتيجية التعليم في عُمان (2006-2020)، واستراتيجية التعليم العام في الكويت 2025، واستراتيجية قطاع التعليم

والتدريب في قطر (2011- 2016)، ومشروع تطوير التعليم والتدريب في البحرين (2003)، والخطة العشرية لوزارة التربية والتعليم في السعودية (2004-2014)، والاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في اليمن (2003-2015)، والخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (2014-2030)، وغيرها من الخطط في باقي الدول العربية<sup>29</sup>. إلا أن تلك الاستراتيجيات لم تنعكس بالقدر الكافي أو المقبول على واقع التعليم في الدول العربية، كما أنها لم تظهر الأولوية التي يفترض أن يحتلها التعليم ضمن أولويات التنمية لدى معظم الحكومات العربية، فطبقاً للبيانات المتاحة حول الانفاق على التعليم في الدول العربية، فقد ظهر التدني الواضح لمتوسط قيمة هذا الانفاق للنتائج المحلي الإجمالي، مقارنة بالمتوسط العالمي المقترح ليبليغ نحو 4.3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تتمكن سوى أربع دول عربية فقط من تجاوز هذا المتوسط ، ممثلة في المغرب وتونس والقمر والسعودية، حتى أن المغرب وتونس هما الدولتان العربيتان اللتان حققتا معدلاً يتجاوز ذلك الذي حققته الدول المتقدمة ذات السجل الأرق في التنمية البشرية ممثلة في مجموعة OECD، وجاءت باقي الدول العربية قاصرة عن مواكبة هذا التوجه ، وكان أقل المعدلات في السودان، والبحرين، ولبنان حيث تراوح متوسط نسبة الانفاق للنتائج المحلي الإجمالي فيما بين 1.0% الى 2.6%، وتراوح هذا المعدل في باقي الدول العربية بين 3.3% في موريتانيا، ومعدل 3.8% في مصر والكويت. كما يظهر تحليل تلك النتائج تباين الأهمية النسبية وأولوية الانفاق على التعليم بين الدول العربية، مع ملاحظة التأخر اللافت للعديد من الدول العربية الأعلى دخلاً والأكثر تقدماً في سجلات التنمية البشرية، لاسيما البحرين، وقطر، والكويت، هذا في الوقت الذي قامت فيه دول عربية تنتمي للدول الأقل نمواً والأقل في سجل التنمية البشرية، بتحقيق معدلات انجاز ملموسة في هذا المؤشر، حيث تراوحت معدلات الانفاق على التعليم منسوبة للنتائج المحلي الإجمالي بين 4.5%، 5.1%، ممثلة في جيبوتي واليمن والقمر (شكل 3). أما فيما يتعلق بمدى مواكبة والتزام الدول العربية بالنسبة المعيارية المقررة دولياً للانفاق على التعليم، كنسبة من إجمالي حجم الانفاق العام للموازنة العامة، فيما يعبر عن الأولوية للانفاق على التعليم بالنسبة للتوجهات القطاعية والوظيفية للموازنة العامة. فإن النتائج تظهر كذلك عدم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق النسبة الدولية المقترحة لهذا المؤشر والبالغة 20%، حيث بلغ المتوسط العربي نحو 16.0% فقط، ولم تتمكن سوى دولتان فقط

من تحقيق بل وتتجاوز هذا المعدل بواقع 23.4% في الامارات، ونحو 21.6% في تونس وذلك كمتوسط لسنوات الفترة 2008-2013.<sup>30</sup>



**UNDP – 2016.: “ HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2016- HUMAN DEVELOPMENT FOR EVERYONE”, UNDP – 2016**

في حين أظهرت البيانات المتاحة عدم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق النسبة المعيارية او حتى من تحقيق معدلات تتقارب مع تلك المحققة في الدول المناظرة في المستوى التنموي. كما في حالة دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية والامارات، والتي لم تتمكن من مواكبة المعدلات المحققة في دول مثل سنغافورة وماليزيا والمكسيك<sup>31</sup>.

**2/3: كفاءة استخدام الموارد المالية للدولة للانفاق على التعليم: تعليم أرقى بكلفة أقل.**

رغم ما أظهره التحليل السابق من عدم كفاية الانفاق الحكومي على التعليم في معظم الدول العربية، الا أن هذا القصور لا يمثل الوجه الوحيد لتحديدات بناء مسار متطور ومستدام للتعليم في الدول العربية، حيث تبرز قضية كفاءة وفعالية هذا الانفاق ومدى قدرته على الانعكاس الايجابي على نوعية التعليم، وهو الامر الذي يفرض الى الإجابة على تساؤل جوهري يواجه المهتمين بقضية تطوير التعليم، ألا وهو الى أي مدى يمكن اعتبار ان حجم الانفاق والتمويل المخصص للتعليم، هو المتغير الحاكم للتطوير والارتقاء بنوعية التعليم؟

وسعياً للإجابة على هذا التساؤل نعرض من خلال الشكل التالي علاقة توضح مدى انعكاس



الاتفاق الحكومي الموجه للتعليم منسوبا للنتائج المحلي الإجمالي، على جودة العملية التعليمية ومخرجاتها، معبرا عنها بمؤشر نتائج اختبارات TIMSS في الرياضيات للصف الثامن، حيث تم الاستقرار على هذا المؤشر نظراً لمشاركة عدد كبير من الدول العربية في هذه الاختبار. حيث يظهر من خلال الشكل (3) ان الدول الارقى والاعلى في نتائج مؤشر نوعية التعليم، كما في حالات سنغافورة، وهونج كونج، واليابان، لم تكن هي الأعلى في معدلات الاتفاق على التعليم، حيث بلغت هذه النسب 2.9%، 3.6%، 3.8% لكل منهم على التوالي. وفي مقابل ذلك فرغم تمكن دول عربية من تحقيق تقدم واضح في معدلات الاتفاق على التعليم، كما في المغرب (6.6%)، والسعودية (5.1%)، وعمان (5.0%). الا ان تلك الدول لم تتمكن من ترجمة وتوظيف هذا الاتفاق لخدمة الجودة التعليمية، حيث أخفقت تلك الدول في تحقيق معدلات مقبولة للجودة التعليمية. كما يوثق هذا الشكل الفجوات القائمة في الكفاءة والفعالية ، حيث يظهر بوضوح وقوع كافة الدول العربية، على اختلاف معدلات انفاقها على التعليم ، وكذلك على اختلاف وتباين واقعها التنموي وفقا لمؤشرات التنمية البشرية، دون خط الاتجاه العام المقدر للعلاقة بين هذين المتغيرين، مقابل وقوع دول المقارنة فوق هذا الخط، مع ملاحظة ان هناك دول مقارنة مثل الصين وكازاخستان لم تحققا معدلات انفاق على التعليم مثل تلك التي حققتها العديد من الدول العربية، واقتصرت معدلات الاتفاق فيهما على نحو 3.69%، 3.1% لكل منهما على التوالي، مقابل تمكنهما من تحقيق ارتقاء نوعي في الجودة التعليمية، بل ان الدول الارقى في سجل نوعية التعليم على مستوى العالم ممثلة في سنغافورة، كانت هي الدول الأقل في معدل الاتفاق على التعليم منسوبا للنتائج المحلي الإجمالي، حيث بلغ هذا المعدل 2.9% فقط، وفي الوقت الذي انفتحت او خصصت فيه دول عربية مرتفعة الدخل والتنمية البشرية مثل قطر نحو 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل التعليم، متساوية في ذلك مع حالة هونج كونج التي خصصت نحو 3.6%، الا ان فارق الإنجاز واضح في نوعية التعليم بين الحالتين، حيث تجاوزت هونج كونج قطر بـ 157 نقطة وفقا لهذا المعيار النوعي.

اما على مستوى الدول العربية فقد تمكن عدد من الدول العربية من تحقيق أداء نوعي يتجاوز ذلك الذي حققته دول عربية أخرى تخصص نسب اعلى من الناتج للاتفاق على التعليم مثل البحرين ولبنان، كما يظهر ان اعلى الدول العربية في تخصيص الموارد لتمويل التعليم، كانت هي الأقل إنجازا في نوعية التعليم، لاسيما المغرب والسعودية، مقابل ذلك فقد تمكنت دولة الامارات

من تحقيق أفضل معدلات الإنجاز في نوعية التعليم عربياً، وذلك وفقاً لأقل معدل مرصود عربياً للاتفاق على التعليم.



المصدر: قام الباحث بأعداد هذا الشكل استناداً لبيانات الاتفاق على التعليم ومؤشرات جودة العملية التعليمية - نتائج اختبارات TIMSS.

ويتفق مع نتائج هذا التحليل ما يظهره الشكل (4)، الذي يبرز أنه رغم إعطاء عدد من الدول العربية أولوية للتعليم ضمن أولوياتها في المخصصات الحكومية، بما يعادل بل ويزيد على النسب المعيارية العالمية، وكذلك على النسب التي حققتها الدول المتقدمة، إلا أن تلك المعدلات لم تنعكس نهائياً على جودة العملية التعليمية.

شكل 4: فعالية وكفاءة الاتفاق على التعليم في الدول العربية ودول مقارنة على مستوى العالم: انعكاسات معدلات الاتفاق على التعليم متسوية للناتج المحلي الاجمالي على جودة العملية التعليمية



المصدر: قام الباحث باعداد هذا الشكل استنادا لبيانات الاتفاق على التعليم ومؤشرات جودة العملية التعليمية - نتائج اختبارات TIMSS.

فقد قامت دولة مثل السعودية بتخصيص 25% من انفاقها العام للتعليم، متجاوزة في ذلك المتوسط العالمي، ومتوسط انفاق الدول الأعضاء في منظمة التعاون والدول المتقدمة والصاعدة على مستوى العالم، مقابل تحقيقها ادنى المعدلات عالميا وعربيا في جودة مخرجات العملية التعليمية معبرا عنها بنتائج اختبارات TIMSS في الرياضيات للصف الثامن كما سبق التقديم. كما جاءت كافة الدول العربية المرصودة أسفل خط الاتجاه العام، في حين جاءت دول المقارنة جميعها ورغم انخفاض تخصيصات الاتفاق الموجه للتعليم في العديد منها مثل كندا والولايات المتحدة واليابان، متقدمة في سجل الجودة التعليمية ونوعية مخرجاتها.

مما سبق يظهر إخفاق معظم الدول العربية في استيفاء المعايير الكمية في تمويل التعليم، إضافة لاختلافها جمعياً في تحقيق الاستخدام الكفء والفعال لهذا الانفاق لتحقيق الارتقاء المفترض في جودة العملية التعليمية وارتفاع نوعية مخرجاتها.

### 3/3 تحديات الاستدامة في تمويل التعليم في الدول العربية: الحاضر والمستقبل.

مما لا شك فيه ان توفير مصدر لتمويل المنظومة التعليمية هو مكون أساسي من عوامل نجاحها وتمكينها من انجاز أهدافها، وضمان تنفيذ كافة الأنشطة والبرامج المخططة. على مستوى البنى والمرافق، والمتطلبات التشغيلية للعملية التعليمية، إضافة لعمليات الصيانة الدورية، والجوانب

المتصلة بتفعيل النظم وتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير والارتقاء بالعملية التعليمية ومخرجاتها. وهو الامر الذي يفرض ضرورة اتسام هذه العملية التمويلية ومصادرها الأساسية بمقومي الكفاية والاستدامة. بما يضمن الالتزام بمسار منضبط ومتراكم للتطور والارتقاء في المسارات والأداء لقطاع التعليم، إضافة لارتباط مفهوم الاستدامة التمويلية ببعدين غاية في الأهمية، أولهما هو قيد الالتزامات الدولية وكذلك الوطنية بتعميم التعليم وإتاحته للجميع دون تمييز، وكذلك تحسين نوعيته. وثانيهما هو البعد المرتبط بالقدرة على مواكبة الطلب المستقبلي على خدمات التعليم، لاسيما في حالة الدول والمجتمعات العربية التي تتسم بالفتوة، حيث تظهر الاسقاطات السكانية للدول العربية وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، تنامي واستمرارية وتيرة الطلب على خدمات التعليم في كافة الفئات العمرية الموازية لسن التعليم والمراحل التعليمية المناظرة، وتستند تلك التقديرات الى حقيقة اتساع القاعدة السكانية في معظم الدول العربية، ووقوع نحو 35% من السكان تحت الفئة العمرية أقل من 15 عام وفقا لبيانات العام 2015. كما تتسم المنطقة العربية بارتفاع معدل الخصوبة فيها مقارنة بباقي أقاليم العالم، حيث يبلغ نحو 3.4 طفل للمرأة الواحدة<sup>32</sup>.

فعلى سبيل المثال تشير التقديرات الى ارتفاع الطلب على التعليم بكافة مراحل بدءا من مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي وانتهاءا بمرحلة التعليم العالي في أكبر الدول العربية في عدد السكان وعدد الطلاب ممثلة في مصر ، ليبليغ نحو 27.4 مليون طالب عام 2028. منهم حوالي 59% في مرحلتي ما قبل الابتدائي والابتدائي. كما تشير التقديرات الى بلوغ هذا العدد (الطلب المستقبلي) في المملكة العربية السعودية واليمن ليبليغ نحو 19.5 مليون طالب (منهم 9.4 مليون طالب في السعودية) عام 2025، كما أظهرت البيانات ان الطلب على مرحلة التعليم الابتدائي يمثل نحو 47.5% من اجمالي الطلب.<sup>33</sup> ثم تتابع الأهمية النسبية لهذا الطلب المستقبلي لباقي المراحل التعليمية متضمنة مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم العالي. وهو الامر الذي يبرز ان التحدي سيزداد والعبء سيشتد على الدول العربية التي ترغب في توفير تعليم يلبي متطلبات الكفاية، وكذلك يعوض قصوره الشديد في معايير الجودة ونوعية التعليم. بما يتطلبه ذلك من تطوير اطر التمويل لتواكب هذا التحدي المستقبلي في كافة الدول العربية دون استثناء، حيث تشترك كافة الدول العربية في مواجهة هذا التحدي رغم تبايناتها التنموية والاقتصادية والتعليمية كما سبق التقديم. كذلك يزيد من هذا التحدي ما تشهده الدول العربية لاسيما النفطية من تراجع عوائدها ومواردها المالية الناجمين عن تراجع الأسعار العالمية للنفط، كما تواجه باقى

الاقتصادات والمجتمعات العربية إشكالات أخرى ربما اشد تأثيرا تتمثل في قصور هياكلها الاقتصادية والإنتاجية وتنامي أولويات أخرى للاتفاق العام لاسيما لقطاعات الامن وتوفير الخدمات الأساسية. ويأتي كل ذلك في وقت تتطلع فيه الرؤى والاستراتيجيات العربية لتأسيس اقتصادات ومجتمعات أكثر تطورا ومواكبة، وأكثر سعيا لتقليص الفجوات التنموية والمعرفية عن باقي دول وأقاليم العالم.

رابعاً: أطروحات إستيفاء متطلبات الاستدامة التمويلية للارتقاء بالتعليم في الدول العربية في ضوء التجارب والتوجهات الدولية.

في ضوء ما أظهرته الأجزاء السابقة من الدراسة من ضعف وقصور الاداء الكمي والنوعي لقطاع التعليم في الدول العربية على وجه العموم، وهو الامر الذي لا يدعم استدامة النمو وجهود التنمية المرجوة، ولا يمكن كذلك من تجسير الفجوات التنموية بين الدول العربية والدول المتقدمة والصاعدة على مستوى العالم. يملي ذلك توجيه الاهتمام العربي صوب توسيع مستويات الاستثمار في قطاع التعليم وتوفير الموارد والطاقات التمويلية الكافية لاستنهاضه. ويسعى هذا المحور من الدراسة الى عرض وتحليل المزيج القائم حالياً لتمويل التعليم في الدول العربية. لرصد وتحليل استدامته، بما يمكن من طرح تصور حول المزيج الأمثل الممكن تبنيه لتمويل التعليم.

وفي هذا الإطار فقد قام البنك الدولي بتقسيم مصادر تمويل التعليم الى ثلاثة مكونات أساسية هي: المصادر العامة، والمصادر الخاصة، والمصادر الدولية، إلا أن بعض الدراسات تتوسع في هذه المصادر لإظهار أهمية وحيوية بعض المصادر دون غيرها، لتقسم مصادر التمويل الى خمسة مصادر تتمثل في (التمويل الحكومي، والتمويل الخاص، والتمويل الدولي، والتمويل غير الهادف للربح، والتمويل الذاتي).

حيث يتضمن التمويل الحكومي كافة أشكال التمويل المقدم من الحكومة المركزية أو حكومات البلديات أو الولايات داخل الدولة، وهو التمويل المقدم استناداً واستجابة للاستحقاقات الوطنية والدولية والإنسانية المعنية بتعميم وإتاحة وضمان التعليم العام الأساسي، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين المواطنين<sup>34</sup>. وهو المكون الأساسي للتمويل في كافة دول العالم، والذي يعكس بطريقة قابلة للقياس مدى الالتزام القائم من جانب الحكومات تجاه التعليم. أما التمويل الخاص فهو يتضمن كافة أشكال الاتفاق على التعليم من المصادر غير الحكومية، لاسيما التمويل المقدم عبر مساهمات الاسر والعائلات، والتمويل عبر القروض الميسرة للأفراد او للمؤسسات التعليمية، والتمويل عبر تقديم

مساعداً أو قروض ميسرة للمؤسسات التعليمية أو للأفراد الملحقين بالعملية التعليمية. وتجدر الإشارة إلى تنامي التوجه الدولي نحو تنمية دور هذا المورد التمويلي وإسهاماته في تمويل التعليم، كما أكدت اليونيسكو أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين تنمية دور هذا المصدر التمويلي ورفع جودة مخرجات التعليم، وأن التعاون مع القطاع الخاص في العديد من دول العالم يجب أن يتم التعامل معه بوصفه ضرورة وليس مجرد خيار<sup>35</sup>.

أما التمويل الدولي فإنه يتضمن ذلك التمويل المقدم من جانب المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بقضايا التنمية وتطوير التعليم، والتي قد تأخذ صوراً وأشكالاً مالية أو فنية، وذلك عبر أطر ثنائية أو متعدد الأطراف. ثم يأتي المكون الرابع المتمثل في التمويل الخاص غير الهادف للربح، والذي يتضمن مختلف أشكال تمويل التعليم المقدم من الأطر غير الحكومية للمساهمة في تمويل العملية التعليمية بشكل كلي أو جزئي، متضمناً قيام الأفراد أو المؤسسات أو الهيئات بتقديم التبرعات أو الهبات والموقوفات لتمويل التعليم.

وأخيراً التمويل المرتبط بالجهود الذاتية للمؤسسات التعليمية، والذي يتضمن قيام المؤسسات التعليمية بتوظيف بعض قدراتها وإمكاناتها المادية أو البشرية لتحقيق عوائد توجيهها لتمويل العملية التعليمية، مثل إنتاج البحوث والدراسات لصالح مؤسسات الأعمال، أو عبر القيام باستثمار بعض الأصول والممتلكات من خلال التأجير المؤقت أو الموسمي، إلى غير ذلك من الوسائل التي تنمي العوائد والقدرات المالية للمؤسسات التعليمية.<sup>36</sup>

1/4: واقع وتحديات الهيكل الراهن لتمويل التعليم في الدول العربية: الأداء المقارن في ضوء التوجهات العالمية.

ارتبط تمويل التعليم في الدول العربية شأنها في ذلك شأن باقي الدول النامية التي حظيت باستقلالها السياسي خلال منتصف القرن الماضي، بدور واسع وحيوي للقطاع الحكومي في تمويل كافة المراحل التعليمية للتعليم العام والعالي، وهو المسار الذي لا زال يظهر بوضوح في هيكل التمويل القائم للتعليم في الدول العربية إلى وقتنا الراهن. من جانب آخر فإن تتبع المسار التاريخي لتمويل التعليم في دول العالم بما فيها الدول العربية يظهر الدور المحوري للأفراد والمؤسسات غير الهادفة للربح في تمويل جهود التعليم، وهي السمة الأساسية لفترات ما قبل ظهور المفهوم الحديث للدولة الوطنية، حيث ارتبطت جهود تمويل التنمية عموماً لاسيما التعليم، بمساهمات الأفراد والجمعيات ومقدمي الهبات والأوقاف، إلا أن ذلك الدور لم يتمكن من التطور والمواصلة لمواصلة إسهاماته في

تمويل وتطوير التعليم في حالة الدول العربية ومعظم الدول النامية، مقابل تمكنه من تحقيق تلك المواءمة في حالة معظم الدول المتقدمة وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا وكندا، حيث لعب دورا حيويا في تمويل وتطوير التعليم ، وكانت أبرز صوره هي الوقف المخصص لتمويل الأنشطة التعليمية. حتى ان الإحصاءات المتاحة حول الجامعات الممولة من أنشطة الوقف تشير لبلوغ أعداد هذه الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا 828 مؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهدهما، كما بلغ إجمالي القيمة السوقية لموقوفات تلك المؤسسات التعليمية إلى نحو 536 مليار دولار وفقا لبيانات العام 2014<sup>37</sup>. كذلك فقد قدرت قيمة الأصول الموقوفة لـ 50 جامعة ومؤسسة تعليم عليا على مستوى العالم بنحو 324.6 مليار دولار عام 2014، منهم نحو 140 مليار دولار قيمة الأصول الوقفية لـ (6) جامعات أمريكية فقط (هارفارد، تكساس، يال، ستانفورد، برنستون، وماساتشوستس) وذلك بخلاف الأوقاف المخصصة لقطاع التعليم العام، وذلك وفقا لبيانات العام 2015.<sup>38</sup>

وقد أظهرت الممارسات الحديثة في مجال تمويل التعليم في العديد من دول العالم، وبخاصة تلك التي تتمتع بسجل متقدم في مؤشراتهما الاقتصادية وكذلك التعليمية، الممثلة في مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، والتي تضم دولاً متقدمة مثل مجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا، وكذلك دول ناشئة مثل المكسيك، وتشيلي، ورومانيا، وبلغاريا، وجود سمات أساسية لطبيعة التمويل وهيكله طبقا لمصادر تقديمه، حيث ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم للناتج المحلي الإجمالي بوجه عام لتبلغ نحو 5.3%، في مؤشر عام يظهر أهمية التعليم في أجنادات العمل الوطنية في تلك الدول (بلغ هذا المعدل أقصاه في نيوزلندا بمعدل 6.7%، وبلغ أقل معدلاته في لوكسمبورج بمعدل 3.7%). كما أظهرت هياكل التمويل في معظم تلك الدول، أنها لا زالت تعول على القطاع الحكومي ودوره الأساسي في تمويل العملية التعليمية، وبخاصة في مراحل التعليم ما قبل الجامعي، حيث مثل التمويل الحكومي لإجمالي التمويل لكل المراحل نحو 87%، مقابل مساهمة بنحو 13% للتمويل الخاص، كما بلغت هذه النسبفي التعليم العام نحو 94.6% للتمويل الحكومي، ونحو 5.4% فقط للتمويل الخاص، مقابل تراجع نسبة التمويل الحكومي وارتفاع نسبة التمويل الخاص لتبلغا نحو 73.3%، ونحو 26.7% لكل منهما على التوالي للتعليم العالي. وهو ما يوضح التزام تلك الدول بمسئوليتها في توفير التعليم العام وإتاحته، حتى أن نسبة التمويل الحكوميموجهة

للتعليم العام لإجمالي التمويل تصل في بعض الدول إلى 100% (النرويج، ولوكسمبورج، والنمسا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وإستونيا، والدانمارك)، مقابل ذلك فقد تحرك عدد من الدول الأخرى لتنمية معدلات تنوع مصادر تمويل التعليم العام، وتنمية دور التمويل الخاص، حيث بلغت مساهمته التمويلية نحو 22.2% في تشيلي، ونحو 17.6% في أستراليا، ونحو 16% في نيوزلندا، ونحو 15.6% في كوريا، ونحو 14.6% في المكسيك.<sup>39</sup>

وبذلك يظهر ان الدول المتقدمة والصاعدة ذات السجل التنموي والاقتصادي والتعليمي المتطور قد اهتمت بمختلف الأشكال والصادر والليات لتمويل التعليم، مع تمكنها جميعاً من إدراك مستويات راقية ومستدامة في جودة مخرجاتها التعليمية. أما فيما يتعلق بالهيكل القائم لتمويل التعليم في الدول العربية، ودور الأطر الفاعلة في الدولة في المساهمة في تمويل التعليم، فتجدر الإشارة بداية الى عدم توفر البيانات والإحصاءات الكافية والموثقة في معظم الدول العربية، حول المساهمات المقدمة من الأطر الخاصة ونظيرتها الاهلية او غير الهادفة للربح، الموجهة لتمويل التعليم، وانحصار البيانات والإحصاءات في معظم الدول حول التمويل الحكومي. وهو عنصر ضعف في التحليل وفي صياغة السياسات والبرامج التمويلية بوجه عام، ورغم ذلك فقد قامت الدراسة بتوظيف ما هو متاح من بيانات أو تقديرات لتمويل التعليم من الأطر غير الحكومية (خاصة وأهلية) في محاولة للرصد العام لملامح الهياكل القائمة لتمويل التعليم في الدول العربية، بما يمكن من تبين مدى الانسجام أو الاختلاف بين تلك الهياكل ونظيرتها السائدة عالمياً، وكذلك بما يمكن من تحليل وتقييم طبيعة هذا الهياكل وأثرها على استحقاقات الاستدامة المطلوب إنجازها في الدول العربية.

حيث قامت العديد من مراكز الأبحاث والدراسات بوضع تقديرات لمساهمة التمويل الخاص في قطاع التعليم وبخاصة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA، حيث قدرت إحدى الدراسات مساهمة القطاع الخاص على مستوى إقليم MENA بنحو 11.2% للإنفاق الخاص، بنحو 84.9% للإنفاق العام<sup>40</sup>. كما تظهر هياكل التمويل للتعليم في عدد من الدول العربية، التي تنتمي الى مجموعات تنموية مختلفة، الدور المركزي للتمويل الحكومي على حساب التمويل الخاص، وان كان ذلك بوتيرة متفاوتة، وهو ذات النسق الذي يسود في معظم الدول المتقدمة، مع ملاحظة فارق الانعكاس على الجودة التعليمية كما سبق التقديم. (جدول 6)



اما فيما يتعلق بمساهمة التمويل الخاص، والذي يتركز بشكل أساسي في التمويل المقدم من الأسر والعائلات، فقد تحققت أفضل معدلات مساهمته في الامارات ومصر بمعدل مساهمة بلغ نحو 43.7%، 30.0% لكل منهما على التوالي. في حين توالى باقي المساهمات بواقع 16.22% في عمان، ثم بواقع 14.29% لكل من البحرين والكويت، بنحو 9.38% في قطر، وكانت أقل المساهمات للتمويل الخاص من نصيب السعودية بواقع نحو 5.10%، يظهر هذا أن الدول العربية التي تمكنت من تحقيق أفضل المساهمات للتمويل الخاص ممثلة في الامارات ومصر وبتيرة أقل نسبيا في عمان، هي دول متباينة الدخل والمستوى التنموي ، إلا أنها تشترك في كونها دولاً أكثر تنوعاً في هياكلها الاقتصادية من باقي الدول العربية محل المقارنة ، بمعنى ان أنشطتها الاقتصادية ودورة الاعمال فيها لا ترتبط بالدور الحكومي بشكل أساسي، ويؤكد ذلك التحليل، تتبع مؤشر التنوع الاقتصادي الصادر عن الاونكتاد، والذي يعني بقياس التنوع الاقتصادي في دول العالم استناداً لمستويات التنوع في الصادرات، والتي تعكس إلى حد كبير تنوع هياكل الإنتاج الوطنية، حيث جاءت افضل معدلات الإنجاز للدول العربية محل الرصد متحققة في الامارات ثم مصر ثم عمان بواقع 0.492، 0.512، 0.686 لكل منهم على التوالي، ثم تراوحت باقي المعدلات بين (0.700 ، 0.777)\*<sup>41</sup> وهو ما يتفق أيضاً مع نتائج هذا المؤشر بالنسبة للدول المتقدمة التي حققت معدلات عالية في مساهمة التمويل الخاص في التعليم مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث بلغت قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي فيهما 0.257 للاولى، 0.461 للثانية، كما بلغت مساهمة التمويل الخاص نحو 31.6%، 29.9% لكل منهما على التوالي<sup>42</sup>.

جدول رقم (6): تمويل التعليم في عدد من دول الدراسة طبقاً لمصادر التمويل  
(العام والخاص)(بالأسعار الجارية - مليار دولار - 2013)

الدولة/البيان		التمويل الخاص		التمويل الحكومي		اجمالي التمويل	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	
مصر **	1.98	30.0	4.7	70.0	6.68	100	
السعودية	2.24	5.10	41.9	94.93	44.14	100	
الكويت	0.80	14.29	4.8	85.71	5.6	100	

100	3.7	83.78	3.1	16.22	0.60	عمان
100	3.2	56.30	1.8	43.70	1.40	الإمارات
100	3.2	90.63	2.9	9.38	0.30	قطر
100	0.7	85.71	0.6	14.29	0.1	البحرين

AL MASAH Capital Research- "the MENA Education Sector, April 2014, copyright ©2014 AL MasahCapital Management Limited.

\*بيانات مصر لتمويل التعليم تخص بيانات العام الدراسي 2005/2004.

يلاحظ مما سبق محدودية دور التمويل الخاص، وأن الدول العربية في معظمها لازالت تعول على القطاع الحكومي في تمويل التعليم، ويأتي هذا الدور المحدود للتمويل الخاص، في الوقت الذي تتزايد فيه توجهات معظم الحكومات العربية لخفض حجم وأهمية التمويل الحكومي في العملية التعليمية، والسعي لإشراك وتوسيع دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بوجه عام، وفي تقديم الخدمات التعليمية بوجه خاص. وذلك انطلاقاً من عدة أسباب أهمها تزايد أعباء التمويل ونمو الطلب في المستقبل وتراجع الإيرادات العامة في معظم الدول العربية وبخاصة تلك المرتبطة بالانشطة النفطية. إضافة لما يظهره الواقع الدولي من تنامي دور التمويل الخاص في التعليم، حيث أظهر تحليل بيانات تمويل التعليم لعينة مكونة من 50 دولة على مستوى العالم، ممن توفرت عنهم بيانات كاملة، بلوغ متوسط مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم نحو 31.0%، مقابل معدل قدره 69.0% للقطاع الحكومي، كما أنه على مستوى 25.0% من عينة الدراسة، فقد تجاوزت مساهمة القطاع الخاص نظيرتها للقطاع الحكومي في تمويل التعليم<sup>43</sup>. كذلك فإن تحليل واقع الأداء في الدول العربية التي حققت إنجازاً في مساهمة التمويل الخاص في التعليم مثل الحالة المصرية، يظهر أنه رغم ارتفاع نسبة التمويل الخاص في النموذج المصري، مقارنة بالدول العربية محل الرصد، إلا أن هذه النسبة لا زالت بعيدة عن النسب والمعدلات المحققة في حالات عديدة من الدول النامية والدول الصاعدة المقاربة للحالة المصرية في الأداء التنموي ومستويات التنوع الاقتصادي مثل باكستان، كما أن هذا التمويل يتركز جانبه الأكبر في المراحل التعليمية للتعليم العالي والتعليم ما قبل الابتدائي، كما أن البيانات تؤكد أن هذه المساهمة الجيدة نسبياً للتمويل الخاص لم يكن لها انعكاساً مناسباً على المساهمة في استيعاب الطلاب، حيث تشير أحدث الإحصاءات المتاحة إلى استيعاب نحو 9.0% فقط من إجمالي عدد الطلاب ضمن إطار التعليم الخاص، مقابل نحو 91% ضمن إطار التمويل الحكومي. وذلك وفقاً لبيانات العام الدراسي 2017/2016<sup>44</sup>. أما في حالة النموذج الإماراتي، فقد كان الدور المحقق للقطاع الخاص أكثر وضوحاً وكذلك أكثر انعكاساً على المراحل التعليمية المختلفة ومعدلات

الاستيعاب في مختلف المراحل التعليمية، حيث حظيت مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي بنحو 6.0% من إجمالي قيمة التمويل الخاص، وحظي التعليم العالي بنحو 26.0%، في حين توجه 68% من هذا التمويل لصالح باقي المراحل التعليمية، وهو الامر الذي أكدته ارتفاع عدد مؤسسات التعليم الخاص بالنسبة لعدد المؤسسات التعليمية الحكومية في دولة الامارات مقارنة بباقي الدول العربية.<sup>45</sup>

2/4: نحو رؤية موسعة لتقاسم أعباء تمويل التعليم وضمان نوعيته: المزيج الأمثل للتمويل.

سعيًا لطرح تصور حول المزيج التمويلي المناسب لتمويل الخدمات التعليمية في الدول العربية، يضمن الارتقاء في نوعية المخرجات التعليمية. يجب التأكيد على ان المزيج المقترح يجب ان يعمل وفق محددات أساسية تتعلق جميعها بضمان الاستدامة والفعالية والكفاية والكفاءة، والإقرار بالحق الكامل للمواطنين في التعليم. حيث يؤسس هذا التصور على ضرورة تكامل أدوار شركاء التنمية (الحكومات والقطاع الخاص، والمؤسسات والاطر المجتمعية غير الهادفة للربح)، على ان تكون المسؤولية الأساسية في تكوين ذلك المزيج التمويلي او توسيعه وتوسيع أدوار المشاركين فيه على عاتق الدولة ومؤسساتها المعنية بالتشريع والتنظيم للخدمات التعليمية في الدول العربية، بحيث يتم عمل المنظومة التمويلية تحت القيادة والإشراف الكاملين للدور الحكومي وذلك وفقا لعدد من المحددات الثابتة والاساسية المتمثلة : الارتقاء بالبناء المؤسسي وقواعد الحوكمة في المؤسسات العامة التي تتولى إدارة وتنظيم العملية التعليمية، وضمان العدالة والإنصاف والحق في التعليم للجميع، والالتزام بالتحديث المستمر ومرونة اللوائح التنظيمية، لاسيما تلك المتصلة بالتمويل الخاص والهامش المتاح للمؤسسات التعليمية لتدعيم قدراتها الإدارية او التمويلية، وكذلك العمل وفق اطار سياسي ومجتمعي قائم على تفعيل مبدأ المشاركة، إضافة لإقرار وتقنين أسس واضحة لادماج الاسر والعائلات ومؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على التعليم. حيث تمثل هذه المحددات الأساس الصلب الذي يمكن ان يتم البناء عليه لنموذج متطور ومرن ومتنوع لتمويل التعليم في الدول العربية، يضمن بدوره الكفاءة والفعالية للجهود التي تبذلها معظم الدول العربية لتطوير التعليم، ويحفظ حق المواطن في خدمة تعليمية تلبي تطلعاته، ويكون هذا النموذج بحد ذاته مكونا مركزيا لمنظومة جديدة للعمل التنموي، والتحول الهيكلي في الدول العربية وهيكلها الاقتصادية والاجتماعية. حيث يمكن تأسيس هذا النموذج على النحو التالي:

أ- دور القيادة والإشراف للقطاع الحكومي.

أظهرت الدراسة ان العديد من الدول المتقدمة والصاعدة والتي تتسم بتنوع هياكلها الاقتصادية، وبتقدمها التقني والمعرفي، وبتنوعها ضمن الفئات الأكثر رقياً في التنمية وفي جودة أنظمتها التعليمية، لازالت تعول على التمويل الحكومي بشكل تام او شبه تام، وفي نفس الوقت فقد ظهر ان الدول العربية على اختلاف مستوياتها التنموية لم تلبى الحدود المقبولة عالمياً لتمويل التعليم، يملي هذا على الدول العربية، عدم التسرع في تبني الدعوات والتوجهات المتصلة بالانسحاب الحكومي وإطلاق دور القطاع الخاص في العملية التعليمية، وتبرير ذلك بالحد من الانفاق الحكومي والضغوط على الموازنة العامة، أو سعياً لتحسين الجودة التعليمية، أو ترويحاً لدعوات إطلاق دور القطاع الخاص وتشجيعه للمشاركة في الاستثمار في التعليم. حيث ان كافة هذه المبررات، ورغم موضوعيتها وكذلك أهميتها، الا انها لا تمثل أي ثقل مقارنة بالأساس الدستوي والتشريعي والمجتمعي الخاص بمسئولية الدولة عن توفير وإتاحة التعليم، كما ان هذه الأسس لم تحل دون قيام شريحة واسعة من الدول المتقدمة بالاستمرار في تحمل المسئولية الكاملة عن تمويل التعليم كما سبق التقديم.

ورغم كل ذلك فهناك العديد من المهام والاليات الممكن تطبيقها لمحاولة الموازنة بين الدور المركزي للتمويل الحكومي تجاه تأمين وإتاحة الخدمات التعليمية، وبين المبررات سابقة التقديم، المتصلة بتحسين النوعية والحد من أعباء الانفاق العام وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وذلك عبر اعتماد اليات أساسية أهمها:

- رفع مستويات كفاءة الانفاق الحكومي : تكمن أهمية هذه الالية في قابليتها العالية للتطبيق في كافة الدول العربية دون استثناء، كما انها تمثل أولوية في وقتنا الراهن لكافة الدول العربية مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل، حيث يسعى الجميع الى محاولة تقليص او الحد من نمو الانفاق العام، بما فيه الانفاق الموجه للخدمات التعليمية، ويمكن تطبيق هذه الالية من خلال صياغة نظم وقواعد جديدة للتصنيف وللتتبع لمختلف بنود النفقات التعليمية، بما يُمكن من دقة المحاسبة والرقابة، ومن ثم الحد من الكلفة وترشيدها، إضافة لما يمكنه إقرار مثل هذه النظم من رقع القدرة الحكومية على رصد اثر مختلف بنود الانفاق العام الموجه للتعليم على جودة المخرجات التعليمية، وذلك على مستوى كافة بنود الانفاق (الرأسمالي والجاري والتشغيلي) وكذلك على مستوى المراحل التعليمية (العام والعالي)، بل أيضاً على مستوى المناطق التعليمية في مختلف إقليم وجهات الدول العربية، وبخاصة تلك

التي تتسم باتساعها الجغرافي والجهوي، او بارتفاع عدد سكانها. كذلك سيسهم هذا النظام في ضمان المعرفة المسبقة للكيفية التي سيتم بها استخدام وتوظيف التمويل الحكومي، بما يسهل عمليات الرقابة والمحاسبة، إضافة لدوره في رفع قدرة المخططين على المفاضلة بين الأهداف التعليمية، وفقا للمرود أو للآثر الناتج عن مختلف بنود الانفاق على نوعية التعليم.

- يمكن كذلك لعدد كبير من الدول العربية، لاسيما تلك التي تمتلك قطاعا واسعا للتعليم العالي، وتتسم بارتفاع مستويات الدخل فيها، القيام باطلاق دور مؤسسات التعليم العالي الحكومية لتنوع مصادرها التمويلية، بما يسمح بتحرير وإعادة تخصيص تلك الموارد لصالح المراحل التعليمية الأخرى ، حيث تمتلك مؤسسات التعليم العالي العديد من المقومات التي تتيح لها التحرك بسهولة لحشد المزيد من الموارد التمويلية، وفي ذات الوقت تطوير قدراتها الكمية والنوعية، فيما يطلق عليه "الجامعات المنتجة" من خلال القيام بالبحوث والدراسات لصالح لمؤسسات الاعمال، استقطاب مؤسسات الاعمال الوطنية والدولية للمساهمة في تمويل الأنشطة التعليمية لاسيما البحثية، الاستفادة من التوظيف المالي لبعض المنشآت والمرافق الجامعية، مثل اتاحة بعض القاعات لاستضافة اللقاءات والفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية، أو استخدام المرافق الجامعية للدعاية والاعلان والترويج للمؤسسات الإنتاجية الوطنية، او عبر التوسع في الاتجاهات العالمية الحديثة المرتبطة بالتعليم عن بُعد، حيث يمكن للمؤسسات التعليمية تقديم خدماتها إلى شرائح واسعة من الطلاب دون أي أعباء تمويلية إضافية.

- توسيع أدوار الأطر الجهوية الحكومية في تمويل التعليم، بما يسمح لتلك الأطر (جهات، مناطق، أقاليم، محافظات، بلديات) بصلاحيات إضافية لحشد موارد مالية يمكن توجيهها لتمويل التعليم، بما في ذلك القدرة على فرض بعض الرسوم والضرائب (محلية الطابع) وتخصيصها بشكل واضح ومحدد لصالح تمويل التعليم او بعض مراحل او بعض انشطته، ولهذه الالية قدرة عالية على العمل وبخاصة في الدول العربية منخفضة الدخل، والتي تمتلك قطاعا واسعا للتعليم العام، حيث يتم خلق رابط عضوي بين تلك المجتمعات المحلية وخدمات التعليم المقدمة اليها والى ابناءها بشكل مباشر، وقد يضمن فعالية هذه الالية وجود دور محاسبي او اشرافي او حتى رقابي للمجتمعات المحلية (مجتمع مدني، اتحادات،

نقابات، مجالس اباء). تجدر الإشارة الى ان معظم الدول المتقدمة تعتمد بشكل أساسي في تمويل التعليم لاسيما الموجه للمراحل ما قبل التعليم العالي، على تطبيق تلك الالية، بحيث يتم تدخل الحكومة المركزية عند الحاجة لسد الفجوات التمويلية القائمة، فيما يطلق عليه التمويل المنصف، الذي قد يتوجه الى إقليم او منطقة دون أقاليم ومناطق أخرى، حيث انه من المعلوم أن أقاليم الدولة لا تتسم بقدرات او إمكانيات واحدة، وبخاصة في حالة الدول العربية كبيرة الحجم والسكان، والتي تتباين فيها بشدة مستويات الدخل بين الحضر والريف وبين المراكز والأطراف.

#### ب- دور مخطط للقطاع الخاص.

أظهرت الدراسة ان دور التمويل الخاص لازال محدودا في تمويل التعليم في معظم الدول العربية، وكما سبق التقديم فان معظم الدول العربية تسعى الى ادماج وتطوير هذا الدور. وفي ضوء ما عرضته الدراسة من ضرورة عدم تنازل الدول والحكومات العربية بمختلف مستوياتها التنموية وقدراتها التمويلية عن التزامها تجاه تمويل التعليم، يمكن إطلاق دور القطاع الخاص تجاه تمويل التعليم، دون التصادم بحيوية ومركزية الدور الحكومي من خلال الاليات التالية:

- تطوير الإطار التشريعي المنظم لدور التعليم الخاص في التعليم العام: يمثل تطوير الإطار التشريعي والقانوني حجر الزاوية لإطلاق الدور التمويلي للقطاع الخاص، لاسيما ما يتعلق بتطوير القوانين والتشريعات المرتبطة والمنظمة لدور القطاع الخاص وصور مساهمته ومشاركته في العملية التعليمية. بحث يتم التوفيق العادل بين توفير الحوافز المناسبة لجذب القطاع الخاص للاستثمار في التعليم، واولويات النهوض والارتقاء بالتعليم وجودة مخرجاته بالنسبة للدولة وللمجتمع. حيث تجدر الإشارة الى ان التجارب الدولية قد أظهرت ان تطوير مستويات الحوكمة والرقابة لاسيما دور الأسر والعائلات في رقابة الأداء التعليمي للمدارس، قد انعكس إيجاباً على ارتفاع نوعية التعليم ومستويات التحصيل المدرسي للطلاب. كما يرتبط بهذه الالية دور الدولة في توفير وتهيئة بيئة أعمال مناسبة للقطاع الخاص على وجه العموم.

- خصخصة الأنشطة والخدمات التعليمية: يمثل التوجه نحو التخصيص المتدرج لعدد من الأنشطة والخدمات التعليمية المختارة الية اضافية لتوسيع دور القطاع الخاص في تمويل التعليم، ويرتبط نجاح دور هذه الالية في صياغة متوازنة لكل التشريعات، والقوانين، واللوائح

المنظمة لتلك الالية، اضافة لمدى حجم وعمق مستويات المشاركة والنقاش بين شركاء التنمية ممثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي الأسر والعائلات، بما يتعلق بتحديد الانشطة التعليمية المؤهلة للتخصيص.

- توسيع اطر الشركات بين القطاعين الحكومي والخاص: وذلك عبر مختلف الصيغ المتداولة عالميا في هذا المجال Public Private Partnership- PPP، مثل الشراء والبناء والتشغيل، والبناء والتطوير والتشغيل، والبناء والتأجير والتملك ونقل الملكية، والبناء والتملك والتشغيل، والبناء والتأجير والتملك ونقل الملكية، والبناء ونقل الملكية والتشغيل، والتصميم والبناء والتمويل والتشغيل، والتصميم والإنشاء والادارة والتمويل. وتسمح كافة هذه الصيغ ليس فقط بتوسيع دور القطاع الخاص الوطني بل انها تسمح ايضا للاستثمار الاجنبي بالانخراط في عملية تمويل التعليم والاسنفادة من خبراته في هذا المجال.

- الإدماج للمنهج لدور الأفراد والمؤسسات والهيئات العاملة: يتوجه هذا المزيج لمساندة جوانب القصور أو الضعف التمويلي الذي قد يواجه أنشطة العملية التعليمية، وذلك على مستوى الجهات أو المناطق أو الإدارات أو المراحل أو حتى على مستوى المدارس، حيث يمكن إسناد دور مباشر للأفراد والمؤسسات من خلال توجيهها لبناء المدارس أو لتوسيع ما هو قائم منها، أو لتمويل أي من الأنشطة التعليمية المختلفة. ويتطلب نجاح هذه الالية، وجود دور حكومي استباقي وتوجيهي، يعمل على توفير حوافز مناسبة، مع استيفاء قواعد الحوكمة، إضافة لمرونة القواعد والإجراءات المنظمة لذلك بعيدا التعقيد والبيروقراطية.

ث- دور التمويل غير الحكومي من الأطر المجتمعية غير الهادفة للربح.

مثلت الجهود الاهلية ممثلة في الجهود غير الحكومية ممثلة في الاطر التعاونية أو الوقفية مكونا أساسيا من النظم الاجتماعية والاقتصادية للعديد من الدول والمجتمعات قديما وحديثا، كما أسهمت بفاعلية في إقامة الأساس المادي للخدمات الاجتماعية والمنافع العامة، وتطوير قدرات وامكانات رأس المال البشري.

وفي حال الدول العربية فان هناك امكانية عالية لاعادة اطلاق دور تلك الاليات لمساندة تمويل الانشطة التعليمية في ضوء محدد اساسي وهو تحسين الجودة والاداء النوعي للمخرجات التعليمية، فقد أظهرت التجارب الدولية أن العديد من مجتمعات الدول المتقدمة تقنطع دوريا ما متوسطه 2% من دخلها للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل أنشطتها وأدوارها

التنموية بما فيها تمويل التعليم. كما اظهرت ذات التطبيقات ان الاستثمار في التعليم هو وجهة مثالية لاستثمار الموارد الموقوفة، ومن ثم استمراريته واستدامتها، اضافة لدوره المجتمعي والتنموي والخيري. على ان تتم مراعاة القيود والاشتراطات المتعلقة بالوقف، حيث تخضع جميع الأنشطة الوقفية إلى عدد من الضوابط الشرعية، وفقاً لأصول وقواعد الشريعة الإسلامية.

ويظل التحدي في التعامل مع ذلك المورد، ممثلاً في آليات جذبها، وتوجيهه لتمويل الأنشطة التعليمية، وهو ما يمكن إنجازه من خلال مسارين أساسيين وهما: الدور المباشر للمؤسسات الوقفية المختلفة في مخاطبة الواقفين، أو التواصل المباشر بين المؤسسات التعليمية ومقدمي الأوقاف. وذلك دون التنازل عن مطلب الإشراف والرقابة الحكومية على عناصر العملية التعليمية، ويبقى هذا التوجه منوطاً بما تحققه التشريعات الوطنية والجوانب التنظيمية في الدول العربية من مرونة للمؤسسات التعليمية لجذب مصادر تمويلية إضافية وتنويعها. وفي هذا الإطار، يمكن بلورة عدد من الآليات الهادفة الى تحسين الموارد الموقوفة، وتوجيهاتها، وبخاصة ما يتعلق بدور المؤسسات الوقفية، وأساليب زيادة الموارد الموقوفة من مختلف الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع، والتي ستقود في المحصلة إلى مضاعفة الموارد الموقوفة، وإعادة توجيه جزء مهم منها للمساهمة في تمويل التعليم في الدول العربية وأهمها:

- تطوير قدرات المؤسسات الوقفية وتنويعها: من خلال صياغة إستراتيجيات عامة للمؤسسات الوقفية تتجاوز الأبعاد التقليدية لغايات العمل الوقفي لتتضمن دوراً أكثر اتساعاً للعمل التنموي، وذلك للنهوض بالتعليم بوجه عام. اضافة لضرورة تطوير النظم والإجراءات التي تحكم تنفيذ العمليات الوقفية وتحسينها، بما يحقق لها مستويات أعلى من السرعة والمرونة. وكذلك الابتكار في طرح آليات حديثة ومرنة لحشد الموارد الوقفية والعمل على توجيهها لصالح الأنشطة التعليمية المستهدفة بحيث يتم اعتماد أساليب الوقف المخصص لنشاط محدد داخل المنظومة التعليمية (بناء مدارس - بناء فصول - توفير مستلزمات - توفير وسائل نقل... إلخ)، بحيث يتم استحداث باب خاص بتمويل التعليم أو أي من أنشطته داخل اجندات عمل مؤسسات الأوقاف في الدول العربية.

- تطوير الأنشطة التعاونية الموجهة لتمويل الأنشطة التعليمية، حيث تمثل هذه الآلية أهمية عالية للمجتمعات والجهات والمناطق التي تواجه قصور دور التمويل الحكومي فيها، والتي تعاني ايضاً من ضعف امكاناتها ومواردها ومن ثم عدم جاذبتها للتمويل الخاص.



حيث يمكن إطلاق الأنشطة التعاونية التي تتسم بقدرته العالية على حشد المدخرات الصغيرة والمحدودة للأفراد والأسر والعائلات في المجتمعات المحلية، لتقوم بتلبية متطلب محلي ملح وهو توفير التعليم الجيد لابناء تلك المجتمعات، أسوة بالجمعيات التعاونية الزراعية والسكانية والاستهلاكية المنتشرة في معظم الدول العربية. بما يتطلبه ذلك من مساندة تشريعية وقانونية من جانب الدولة، وخلق الحوافز المناسبة لتسهيل اقدام المجتمعات المحلية على تبني تلك الالية وتوسيع دورها. اضافة لدور الدولة في توفير الاراضي وبعض المرافق والخدمات الاساسية، بما يتناسب وخصوصية ومعطيات كل حالة.

### الخاتمة والتوصيات.

رغم ما أظهرته الدراسة من أهمية التعليم ودوره الفاعل في تأسيس مسار مستقر ومستدام للتنمية والتطور والارتقاء لكافة الدول والمجتمعات، الا أنها أظهرت أيضاً تزايد واتساع حجم الفجوات التنموية بين الدول العربية والعالم، في مجالات المعرفة والابتكار. حيث رصدت الدراسة مواجهة التعليم في كافة الدول العربية بالعديد من الاشكالات والتحديات الكمية والنوعية وفي كافة المراحل التعليمية. وهي التحديات التي ستزيد وتيرتها في المستقبل نتيجة التنامي الطبيعي في الطلب على الخدمات التعليمية، اضافة لتراجع القدرات التمويلية الحكومية لدى معظم الدول العربية. كما سلطت الدراسة الضوء على اشكالات وقضايا قصور تمويل التعليم في الدول العربية، هذا في الوقت الذي يجزى الانفاق على التعليم وتمويله بأهمية عالية ضمن اولويات الانفاق في دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية على حد سواء، وذلك ادراكا من تلك الدول لأهمية هذا المقوم في انجاز الاهداف المرجوة للمنظومة التعليمية والتي تتمحور حول بناء وتطوير القدرات والمهارات الحقيقية للأفراد والمجتمعات.

يفرض كل ذلك ضرورة التبني العربي وسرعة التحرك لكافة الأطر المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، في استكمال المقومات والركائز المؤهلة لتعديل هذا الاتجاه. وذلك تأسيسا على الاستثمار في البشر وقدراتهم وإبداعاتهم، وتوفير البيئة المناسبة لذلك، وهو التحدي الذي تفاعلت معه الدول العربية، وان كان بمعدلات متفاوتة وغير كافية بالإجمال. ومن هنا ايضا تبرز أهمية سرعة إقرار وتنفيذ سياسات وطنية عربية تستهدق بوضوح تطوير المنتج البشري وثقافة الابتكار والمبادأة وذلك من خلال رفع جودة التعليم والبحث العلمي والتطوير، وحماية حقوق

الملكية الفكرية. هذا إضافة لضرورة تأمين وضمان بناء بيئة مؤسسية مواتية لاطلاق دور القطاع الخاص الوطني والاجنبي. لاسيما في المجالات والاولويات القطاعية المحددة من جانب الدولة والتي يجب ان يُشترط فيها مدى تطور وكثافة المكون المعرفي أو التكنولوجي فيها. وفي هذا الإطار يمكن بلورة عدد من التوصيات الاساسية لتصويب المسارالراهنللتعليم وتمويله صوب تدعيم الاستدامة التنموية المرجوة وأهمها:

1. التزام الحكومات العربية بحزمة من الأهداف الكمية والنوعية المحددة والمعلنة للنهوض بقطاع التعليم، بما يمكن من المتابعة والتقييم ومن ثم المحاسبة، بعيدا عن إطلاق الاستراتيجيات والرؤى العامة للتعليم وتطويره في الدول العربية، والتي تتصف في معظم الاحيان بالتعميم والشمول.

2. ضرورة الاسراع في بناء قواعد بيانات موسعة وتفصيلية ودقيقة لكافة المراحل والمناطق التعليمية، ولكافة الجهات والاقاليم الجغرافية، تسهم في الرصد الكمي والنوعي الدقيق لكافة الانشطة التعليمية، وتمكن من التخطيط ورسم السياسات وتطبيق البرامج الاكثر استهدافا للفجوات وجوانب القصور القائمة. وهو الامر الذي سيسهم كذلك في القياس الصحيح لمعدلات العائد المجتمعي على التعليم، وكذلك ضمان فعالية التكلفة بالنسبة للاتفاق على التعليم في الدول العربية. كما ان توفير مثل هذه القواعد الموسعة للبيانات سيدعم من التعرف على جدوى أي برامج أو خطط أو أنشطة تعليمية يتم اقرارها وتطبيقها، حيث سيمكن من التقييم الفعال لكافة أوجه الإتفاق ويضمن الكفاءة والفعالية في الاستخدامات.

3. الربط بين مختلف المسارات التعليمية وأسواق العمل، بما يضمن الحد من وتيرة الطلب المتنامي على التعليم العالي وكذلك يضمن تلبية الاحتياجات الحقيقية لأسواق العمل العربية. بما يخفف الاعباء المتنامية لتمويل التعليم عن كاهل الموازنات العامة للدول العربية، لاسيما في مراحل التعليم العالي التي تتسم بارتفاع كلفتها مقارنة بمراحل التعليم ما قبل الجامعي.

4. اضطلاع الحكومات في كافة الدول العربية بدور مركزي في تمويل التعليم، وضرورة عدم التسرع في الانسحاب من هذا الدور، حيث ان تمويل التعليم هو استثمار تنموي طويل الاجل يدعم الاستدامة التنموية بكافة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية. كما انه سيظل استحقاق للمواطن يجب تلبينه وتقديمه بالصورة المناسبة.

5. تنوع اليات التمويل الحكومي للتعليم وبخاصة ما يتعلق بتوسيع اليات اللامركزية

وتوسيع دور البلديات والمحليات في تمويل التعليم في المجتمعات والمناطق المحلية، بما يتضمنه ذلك من حق تلك الأطر في فرض بعض انواع الرسوم الموجه لتمويل أنشطة تعليمية محددة ومعلنة للمجتمعات المحلية، ويبقى نجاح فعالية هذه الآلية مرهونا بحوكمة المحليات والبلديات في الدول العربية، ومستويات الشفافية والرقابة والمحاسبة، وبخاصة ما يتعلق بالمشاركة والديمقراطية في تشكيل مجالس هذه الاطر الحكومية.

تطوير دور الدولة، وبخاصة ما يتصل بتطوير الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية بما يسمح بتوسيع الآفاق لمساهمة التمويل الخاص والاهلي (الوقفي والتعاوني)، وكذلك مساهمات الفئات والقطاعات المجتمعية المختلفة لتمويل التعليم كليا أو جزئيا وفقاً لقدرات كل حالة ومعطياتها، بما يليبي استحقاقات التنمية المستدامة، القائمة على أولوية الاستثمار في بناء رأس المال البشري وتدعيم القدرات والمهارات وبخاصة في المراحل العمرية المبكرة، التي تتسم بأثرها المستدام على المسار التنموي للدول والمجتمعات العربية.

### هوامش الدراسة

- 1- World Economic Forum – WEF (2013): "The Global Competitiveness Report 2013/2014", world economiv forum 2013.
- 2- [http://www.undp.org/content/undp/en/home/sdgooverview/mdg\\_goals.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/sdgooverview/mdg_goals.html)
- 3 - اليونسكو (1996): "التعليم ذلك الكنز المكنون" - تقرير لجنة ديلور - اليونسكو - 1996  
(<http://unesdoc.unesco.org/images/0010/001095/109590ab.pdf>)
- 4- <http://www.unesco.org/new/ar/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/sdg4-education-2030/>
- 5 - البنك الدولي (2016): "تقرير عن التنمية في العالم - العوائد الرقيمة"، البنك الدولي - 2016.  
1818 H Street NW, Washington DC 20433
- 6- Weiss, A. (1995), "Human capital vs. signaling explanations of wages", Journal of Economic Perspectives, V.9, N.4, pp. 133 – 154
- 7 - Dowrick, S., 2003, "Ideas and Education: Level or Growth Effects?" NBER Working Paper No. 9709.
- 8 - Hanushek, E. and Woessmann, L., 2007b, "The Role of School Improvement in Economic Development," NBER Working Paper, No. 12832

- 9 - The World Bank (2006): "Where Is the Wealth of Nations? Measuring Capital for the 21st century", Copyright©2006 by The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington, DC 20433, ISBN-10: 0-8213-6354-9.
- 10- World Bank (2006). Ibid.
- 11- Solow and Robert, (1988): "Economic Growth Theory: An Exposition", Oxford University Press.
- 12- <http://documents.worldbank.org/curated/en/198711468001491553/pdf/102724-ARABIC-Revised-WDR2016Overview-PUBLIC.pdf>
- 13- UNDP: Creative Economy – report 2010 – a feasible development option. UNDP. 15 December 2010 p.50
- 14- UNDP – 2016.: "Human Development Report 2016- Human Development for Everyone", UNDP – 2016
- 15 : قام الباحث باحتساب تلك المعدلات استنادا لقواعد بيانات البنك الدولي [http://www.undp.org/content/dam/rbas/report/UAE\\_KR2014\\_Full\\_Arb.pdf](http://www.undp.org/content/dam/rbas/report/UAE_KR2014_Full_Arb.pdf)
- 16 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – UNDP، ومؤسسة محمد بن راشد (2015): "مؤشر المعرفة العربي"، 2015.
- \*: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر – 100.
- 17- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2014): "تقرير التنمية البشرية 2014 - المضي في التقدم- بناء المنفعة لدرء المخاطر"، الأمم المتحدة - ISBN- 978-92-1-626020-0 .
- 18- UNDP - 2016.: " HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2016- HUMAN DEVELOPMENT FOR EVERYONE", UNDP - 2016
- 19 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم/يونسكو (2014): "التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام 2014"، الاجتماع العالمي للتعليم للجميع - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية - الاردن - عمان (12 - 14 مايو 2014).
- 20- International Monetary Fund (2016): [www.imf.org/data and statistics](http://www.imf.org/data and statistics).
- 21- Ibid.
- 22- <http://timssandpirls.bc.edu/timss2015/international-results/timss-2015/science/student-achievement/>
- 23- QS World University Rankings® 2016-2017. <https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2016>
- 24- <https://www.timeshighereducation.com/student/news/shanghai-ranking-academic-ranking-world-universities-2016-results-announced>
- 25- CWUR 2016 - World University Rankings - <http://cwur.org/2016.php>

26- [https://ae.aliqtisadi.com/679334-](https://ae.aliqtisadi.com/679334-%D8%A3%D9%81%D8%B6%D9%84%D8%A9-2015-qs/2/)

[%D8%A3%D9%81%D8%B6%D9%84%D8%A9-2015-qs/2/](https://ae.aliqtisadi.com/679334-%D8%A3%D9%81%D8%B6%D9%84%D8%A9-2015-qs/2/)

27- <http://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp>

28- UNESCO (2015): "Education for all Global Monitoring Report", Education for all 2000-2015: achievements and challenges, UNESCO, 2015.

29- وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية: "الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 - 2030: التعليم المشروع القومي لمصر" (

[http://planipolis.iiep.unesco.org/sites/planipolis/files/ressources/egypt\\_strategic\\_pla\(n\\_pre-university\\_education\\_2014-2030\\_arabic.pdf](http://planipolis.iiep.unesco.org/sites/planipolis/files/ressources/egypt_strategic_pla(n_pre-university_education_2014-2030_arabic.pdf)

30 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2016): التقرير السنوي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - صندوق النقد العربي - الامارات - ابوظبي - 2016.

31- UNISCO (2015): "Education for all: 2000-2015: Achievements and Challenges", United Nations Education Scientific and Cultural Organization, 2015.

32- UNDP (2016): Op cit.

33 - تم استخلاص هذه النتائج استنادا لبيانات الأمم المتحدة، وبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2016، باستخدام منهجية اسبكتروم.

34 - يستند ذلك الالتزام الى الدساتير الوطنية المتضمنة لمبادئ التكافؤ والحقوق الأساسية للمواطن، وكذلك للالتزامات الدولية ذات الصلة مثل أهداف الالفية MDGs، ومبدأ التعليم للجميع، إضافة لمقررات الإعلان العالمي لحقوق الانسان للعام 1948 في مادته رقم 26 المتضمنة ان لكل شخص الحق في التعليم، وان التعليم يجب ان يكون في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً.

35 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (2017): "الاستراتيجية متوسطة الاجل (2014 - 2021) - الأمم المتحدة - قرار المؤتمر العام 37/م1- اليونسكو 2014.

[http://ar.unesco.org/partnerships/private\\_sector](http://ar.unesco.org/partnerships/private_sector)

36- OECD (2016): "Education at a Glance 2016 OECD INDICATORS",

<http://www.oecd->

[ilibrary.org/docserver/download/9616041e.pdf?expires=1495533087&id=id&accname=guest&checksum=090913DBEB24309C5AB8230CA2D74698](http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/9616041e.pdf?expires=1495533087&id=id&accname=guest&checksum=090913DBEB24309C5AB8230CA2D74698)

37- NACUBO (2016): "U.S. and Canadian Institutions Listed by Fiscal Year (FY) 2015 Endowment Market Value and Change\* in Endowment Market Value from FY2014 to FY2015", © Copyright 2016 National Association of College and University Business Officers and Commonfund Institute.

<http://www.chronicle.com/blogs/ticker/files/2016/01/2015-NCSE-Endowment-Market-Values.pdf>

38-NACUBO (2017):

[http://www.nacubo.org/Research/Publications\\_and\\_Resources.html](http://www.nacubo.org/Research/Publications_and_Resources.html)

39- OECD (2016): "Education at a Glance 2016". [http://www.oecd-ilibrary.org/education/education-at-a-glance-2016\\_eag-2016-en;jsessionid=72osutrsug1lo.x-oecd-live-03](http://www.oecd-ilibrary.org/education/education-at-a-glance-2016_eag-2016-en;jsessionid=72osutrsug1lo.x-oecd-live-03)

40- AL MASAHA Capital Research- "the MENA Education Sector, April 2014, copyright ©2014 AL MasahCapital Management Limited.

41- UNCTAD (2017):

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

\* مؤشر التنوع الاقتصادي الصادر عن الاونكتاد ، تتراوح قيمته بين (0، 1) حيث تعتبر الدولة اكثر تنوعا كلما انخفضت قيمة هذا المؤشر.

42- OECD (2016): "Education at a Glance 2016 OECD INDICATORS",

[http://www.oecd-](http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/9616041e.pdf?expires=1495533087&id=id&accname=guest&checksum=090913DBEB24309C5AB8230CA2D74698)

[ilibrary.org/docserver/download/9616041e.pdf?expires=1495533087&id=id&accname=guest&checksum=090913DBEB24309C5AB8230CA2D74698](http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/9616041e.pdf?expires=1495533087&id=id&accname=guest&checksum=090913DBEB24309C5AB8230CA2D74698)

43- UNISCO (2015): "Education for all: 2000-2015: Achievements and Challenges", United Nations Education Scientific and Cultural Organization, 2015.

44 - وزارة التعليم: التقرير السنوي 2015/2016، مركز المعلومات - الإدارة الالكترونية للتعليم - فبراير 2017.

. [http://emis.gov.eg/Site%20Content/book/015016/main\\_book2016.html](http://emis.gov.eg/Site%20Content/book/015016/main_book2016.html)

45- AL MASAHA Capital Research- "the MENA Education Sector, April 2014, copyright ©2014 AL MasahCapital Management Limited.